الشأن العام

بين حرية الرأي ومسئولية الكلمة

إعـــداد

د. محمـد مختار جمعة

وزير الأوقاف

رئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

وعضو مجمع البحوث الإسلامية

١٤٤٣ هـ / ٢٠٢٢ م

الهيئة المصرية العامة للكتاب

رئيس مجلس الإدارة
د. هيثم الحاج علي

الشأن العام
بين حرية الرأي ومسئولية الكلمة

إعداد
د. محمد مختار جمعة

الطبعة الأولى
للهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٢١.

ص.ب ٢٣٥ رمسيس
١١٩٤ كورنيش النيل ـ رملة بولاق القاهرة
الرمز البريدي: ١١٧٩٤
تليفون: ٢٥٧٧٧٥١٠٩ (٢٠٢) داخلي ١٤٩
فاكس: ٢٥٧٦٤٢٧٦ (٢٠٢)

الطباعة والتنفيذ
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجه الهيئة، بل تعبر عن رأي المؤلف وتوجهه في المقام الأول.

حقوق الطبع والنشر محفوظة للهيئة المصرية العامة للكتاب.
يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأية صورة إلا بإذن كتابي من الهيئة المصرية العامة للكتاب، أو بالإشارة إلى المصدر.

﴿إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾

[هود: ٨٨]

مقـــدمـــة

الحمـــد لله رب العالمين، والصلاة والســـلام على خاتم أنبيائه ورســـله ســـيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه إلى يوم الدين.

وبعـــد،،،

فإن الكلمة أمانة عظيمة، ومســـئولية كبيرة، والكلمة غير المسئولة كلمة خطيرة، قد تكون مهلكة لصاحبها، وقد يتجاوز أثرها الســـلبي حدود قائلها إلى آفاق أوسع، فتصبح ذات أثر بالغ على المجتمع أو الوطن بـــأسره، مما يتطلب من المتحدث – ولا سِيَّما في قضايا الشـــأن العام – غاية الدقة والتخصص، والتثبت والتحري، وعدم الحديث بدون علم أو دراسة.

وإذا كان الإنســـان حرًّا في التعبير عـــن رأيه، فإن هذه الحرية يجب أن تكون حرية مســـئولة وليست مطلقة، حيث تقف حرية كل إنسان عند حدود حرية الآخرين، وقد قالوا:

«أنت حر ما لم تضر»، والقاعدة الشرعية والقانونية والوطنية والإنسانية معًا أنه «لا ضرر ولا ضرار»، وأن درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة، وإن تفرع عن هذه القاعدة قواعد أخرى، منها: الموازنة بين درء المفاسد وجلب المصالح، فقد تُحتمل المفسدة الأخص أو الأخف لتحقيق المصلحة الأعظم والأعم، وعند الموازنة بين المفاسد تحتمل أخف المفسدتين إن كان لا بُدَّ من احتمال إحداهما، وتقدم أعلى المصلحتين إن كان لا مفر من تحقيق إحداهما دون الأخرى.

على أن كل هذه الأمور إنما تتطلب خبرات تراكمية عالية عند الحديث أو إبداء الرأي فيها بالترجيح والاختيار، أو التقديم والتأخير، سواء أكان المجال سياسيًّا أم اقتصاديًّا أم كان شأنًا دينيًّا.

وفي هذا الكتاب نحاول أن نلقي الضوء على ضوابط الحديث في الشأن العام وعدد من القضايا المتصلة به، سائلين الله ﷻ السداد والتوفيق والقبول.

والله من وراء القصد وهو الموفق والمستعان

أ.د. محمد مختار جمعة مبروك
وزير الأوقاف
رئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
عضو مجمع البحوث الإسلامية

الوعي بالشـأن العـام

الشـأن العام هو ما يتجاوز شـواغل الفرد واهتماماته الشخصية إلى شواغل المجتمع واهتماماته وقضاياه العامة، سواء أكانت سياسـية، أم اقتصادية، أم ثقافية، أم أخلاقية وقيمية، أم اجتماعيـة، أم رياضية، مما يتصل بقضايا الوطن الكبرى داخليًّا أو خارجيًّا.

فالشـأن العام يعني القضايا ذات الاهتمام المشترك بين جملة المواطنين أو عمومهـم أو غالبيتهم، وكلما زاد الوعي بين أبناء المجتمع بقيمة الشأن العام وخطورته زاد التعاون والتكاتف والترابط من أجل حمايـة الوطن والحفاظ عليه والوفـاء بحقوقه؛ فتتحقق للمجتمع قـوة البنيان الواحد، وشعور الجسـد الواحد الذي حثنا عليه نبينا الكريم ﷺ، فقال: «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُـدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا وَشَبَّكَ بَـيْنَ أَصَابِعِهِ»[1]، وقـال ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِـيَن فِي تَوَادِّهِمْ،

(١) صحيح البخاري، كِتَابُ المَظَالِمِ وَالغَصْبِ، بَابُ نَصْرِ المَظْلُومِ، حديث رقم ٢٤٤٦ .

وَتَرَاحُمِهِمْ، وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى»[1].

على أنَّ من يتصدى للحديث في الشأن العام عالمًا كان، أو مفتيًا، أو سياسيًّا، أو اقتصاديًّا، أو إعلاميًّا، لا بُدَّ أن يكون واسعَ الأفق ثقافيًّا ومعرفيًّا فيما يتعرض له أو يتحدث عنه، وأن أي إجراء فقهي أو إفتائي أو فكري أو دعوي أو إعلامي لا بُدَّ أن يضع في اعتباره كل الملابسات المجتمعية والوطنية والإقليمية والدولية المتصلة بالأمر الذي يتحدث فيه أو عنه، حتى لا تصدر بعض الآراء الفردية المتسرعة في الشأن العام دون دراسة أصلًا، أو دون دراسة وافية، بما يصادم الواقع أو يتصادم مع القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، مما يسبب ضررًا بالغًا أو غير بالغ على وطنه ودولته، سواء أكان ذلك عن قصد وسوء طوية أم عن تسرع وقِصَر نظر.

وإذا كان أهل العلم على أن العالم الفقيه - إذا كان من أهل الاجتهاد والنظر المعتبر شرعًا - إذا اجتهد فأخطأ

(١) متفق عليه: صحيح البخاري، كِتَابُ الْأَدَبِ، بَابُ رَحْمَةِ النَّاسِ وَالبَهَائِمِ، حديث رقم ٦٠١١، وصحيح مسلم، كتاب البر والصلة، بَابُ تَرَاحُمِ الْمُؤْمِنِينَ وَتَعَاطُفِهِمْ وَتَعَاضُدِهِمْ، حديث رقم ٢٥٨٦. واللفظ لمسلم.

فله أجـر، وإذا اجتهد فأصـاب فله أجران، فـإن مفهوم المخالفـة يقتضي أنَّ من اجتهـد أو أفتى من غير أهل العلم والاختصـاص فيما لا علم ولا دراية له بـه فأصاب فعليه وزر؛ لجرأته على الفتوى وإقحام نفسـه فيما ليس له بأهل، وإن اجتهـد فأخطأ فعليه وزران؛ وزر لخطئه، ووزر لجرأته على ما أقـدم عليه أو قام به بغير علـم، كالطبيب المختص الـذي يمارس الطب ويجتهد فيه إن أخطـأ خطأ مهنيًّا - لا عن قصد ولا إهمال بما يقـدره أهل الاختصاص في الطب - فلا حرج عليـه لا شرعًا ولا قانونًا، أمـا لو مارس غير المتخصص في الطـب عملية التطبيب فهـو معاقب قانونًا حتى لو نجح مصادفة فيما قام به، وذلك لحرص الإسـلام على احترام الاختصاص، حيث يقول الحق ﷻ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾[1]، كما أن القوانين المنظمة لشئون الناس والحياة مبنية على ذلك.

فالحكم على الشيء - فضلًا عن الحديث عنه - فرع عن تصوره، غير أن كثيرًا من الناس لا يدركون ما يتطلبه مفهوم بناء الدول أو إدارة الدول أو سياسة الدول أو الحديث عن شـئونها العامة، فيتكلمون بما لا يعرفون، ويتعرضون لما لا

(١) [سورة النحل، الآية ٤٣].

يعلمون، ويظن بعضهم الأمر هينًا أو يسيرًا وليس الأمر كذلك على الإطلاق؛ فإن إدارة الدول والحديث في شئونها العامة أمر يتجاوز كل دوائر الهواية بمراحل، فالخبرة عملية تراكمية، جانب منها يكون ناتجًا عن علم ودراسة، وجانب آخر يبنى على الدربة والممارسة والفراسة وتَوقُّد الذهن وشدة النباهة والذكاء والتوفيق.

كما أن الحديث في الشأن العام يحتاج إلى التخصص الدقيق والخبرة الكافية لدى المتحدث فيه أو عنه، سواء أكان تناولًا للأبعاد السياسية، أم الأمنية، أم الاقتصادية، أم الاجتماعية، أم الدينية، لا أن يجعل الإنسان من نفسه خبيرًا ومحللًا لكل شئون الدول دون دراسة وافية أو مؤهلات كافية، فهذا الأمر جد خطير.

فالحديث في الشأن العام دون وعي وإدراكٍ تامَّين يمكن أن يُعرِّض أمن الوطن الفكري أو العام للخطر، سواء أكان ذلك عن تعمد وقصد، أم عن غفلة، أم جهالة، أم سبق لسان، لمن لا يملكون أنفسهم ولا ألسنتهم، ولا سِيَّما أمام الكاميرات وتحت الأضواء المبهرة.

ولا شك أن الحديث في الشأن العام يتطلب بالضرورة إدراك المتحدث لمفهوم المصلحة العامة وتقدّمها على

المصلحة الخاصة؛ بل تقدُّم المصلحة الأعم نفعًا على الأخص، وإدراك الموازنة والترجيح بين دفع المفاسد وجلب المصالح، وأن دفع المفسدة العامة مقدم على جلب المصلحة العامة، وأنه قد تُحتَمل المفسدة الأخف تحققًا للمصلحة الأهم والأعم؛ ونحو ذلك مما لا يدركه سوى أهل الخبرة والاختصاص في كل علم وفن ومؤسسة ممن تتوافر لهم كامل المعلومات المعينة على اتخاذ القرار الصحيح في الوقت المناسب.

* * *

أمانة الكلمة

الكلمة أمانة عظيمة ومسـئولية كبيرة، يقول الحق ﷻ: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٥﴾ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ﴾[1].

الكلمـة أَحَـدُّ من السيف، وأمضى من السهـم، وأنفـذ من الرصاص، وأكثر فتكا من السم، يقول الحق ﷻ: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ﴾[2]، ولهذا كان تحذير نبينا ﷺ من خطـورة الكلمة، فيقـــول: «إِنَّ العَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالكَلِمَةِ مِنْ رِضْـوَانِ الله، لاَ يُلْـقِـي لَهَـا بَالًا، يَـرْفَعُـهُ الله

(١) [سورة إبراهيم، الآيات ٢٤- ٢٦].
(٢) [سورة النور، الآية ١٥].

بِهَا دَرَجَاتٍ، وَإِنَّ العَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللهِ، لاَ يُلْقِي لَهَا بَالًا، يَهْوِي بِهَا فِي جَهَنَّمَ»[1].

والمقصود بقوله ﷺ: «لا يُلقِي لها بَالًا» أي: لا يفكر في معناها ولا تبعاتها ولا ما قد تجر عليه أو على بلده، ولهذا كان الصمت خير من الكلام فيما لا يفيد، حيث يقول نبينا ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ»[2]، وعن سيدنا معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: كنت رديف رسول الله ﷺ فقال لي: «أَلَا أَدُلُّكَ على رَأْسِ الْأَمْرِ وَعَمُودِهِ وَذِرْوَةِ سَنَامِهِ؟ قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ الله، قَالَ: رَأْسُ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ، وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ، وَذِرْوَةُ سَنَامِهِ الْجِهَادُ، ثُمَّ قَالَ: أَلَا أُخْبِرُكَ بِمِلَاكِ ذَلِكَ كُلِّهِ؟ قُلْتُ: بَلَى يَا نَبِيَّ الله، فَأَخَذَ بِلِسَانِهِ، فَقَالَ: أَكْفُفْ عَلَيْكَ هَذَا، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ الله، وَإِنَّا لَمُؤَاخَذُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ؟ قَالَ: ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا مُعَاذُ! وَهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ - أَوْ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ - إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ؟»[3].

---

(١) متفق عليه: صحيح البخاري، كِتَابُ الرِّقَاقِ، بَابُ حِفْظِ اللِّسَانِ، حديث رقم ٦٤٧٨، وصحيح مسلم، كتاب الزهد والرقائق، بَابُ التَّكَلُّمِ بِالْكَلِمَةِ يَهْوِي بِهَا فِي النَّارِ، حديث رقم ٢٩٨٨، واللفظ للبخاري.

(٢) متفق عليه: صحيح البخاري، كِتَابُ الرِّقَاقِ، بَابُ حِفْظِ اللِّسَانِ، حديث رقم ٦٤٧٥، وصحيح مسلم، بَابُ الْحَثِّ عَلَى إِكْرَامِ الْجَارِ وَالضَّيْفِ، حديث رقم ٧٤.

(٣) (١) سنن الترمذي، أَبْوَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي حُرْمَةِ الصَّلَاةِ، حديث رقم ٢٦١٦.

عــلى أن خطورة الكلمة عن غفلــة لا تقل عن خطورة الكلمة عن قصد طالما نزع السهم من القوس، فالعاقل هو مــن يفكر قبل أن يتكلم، والأحمق من يتكلم دون أن يفكر، ذلك أن الكلمة قد تُودِي بإنسان، بل ربما بمصير أمة، فعلى العاقل أن يقول خــيرًا أو يصمت، وألا يتدخل أو يتحدث فيما لا يعنيــه، وأن يفكر قبل أن يتكلــم، وإن تكلم فقولا ســديدًا، متحريًّا الصدق، والعــدل، والحكمة، والقصد، حيث يقول الحق ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾[1].

ومن أمانة الكلمة ألا يتحدث الإنســان أو يفتي فيما ليس له به علم، ففي الحديث: «أَجْرَؤُكُمْ عَلَى الْفُتْيَا، أَجْرَؤُكُمْ عَلَى النَّارِ»[2]، ويقول نبينــا ﷺ: «إِنَّ الله لَا يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ العِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ العِلْمَ بِقَبْضِ العُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»[3].

(١) [سورة الأحزاب، الآيتان ٧٠، ٧١].
(٢) سنن الدارمي، بَابُ الْفُتْيَا وَمَا فِيهِ مِنَ الشِّدَّةِ، حديث رقم ١٥٩.
(٣) متفــق عليه: صحيح البخاري، كِتَابُ العِلْمِ، بَاب كَيْــفَ يُقْبَضُ العِلْمُ، حديث رقم ١٠٠، وصحيح مسلم، كتاب العلم، بَاب رَفْعِ الْعِلْمِ وَقَبْضِهِ وَظُهُورِ الْجَهْلِ وَالْفِتَنِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، حديث رقم ٢٦٧٣.

ومن اجتهد من أهل العلم فافتى فأخطأ فله أجر اجتهاده، وإن اجتهد فأصاب فله أجران: أجرٌ لاجتهاده وأجرٌ لإصابته، قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَأَخْطَأَ، فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ»[1]، وبمفهوم المخالفة فإن غير العالم وغير المتخصص فإنه إن أفتى فأصاب فعليه وزر، وهو وزر التجرؤ على الفتوى، وإن اجتهد فأخطأ فعليه وزران، وزر الخطأ، ووزر التجرؤ على الفتوى، ولا يشفع له التعقيب بعبارة «والله أعلم»، فهذا ما يعقّب به العالم بعد اجتهاده، لا الجاهل تغطيةً لحمقه وجهله.

وأمانة الكلمة ليس قصرًا على المجال الديني، بل هي أعم، فهي أمانة في المجال السياسي، والاقتصادي، والقانوني، والعلمي، والطبي، والحرفي، وسائر المجالات والتخصصات، يقول الحق سبحانه: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾[2]، ويقول سبحانه: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[3]،

(١) سنن الترمذي، أَبْوَابُ الْأَحْكَامِ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ، بَابُ مَا جَاءَ فِي القَاضِي يُصِيبُ وَيُخْطِئُ، حديث رقم ١٣٢٦ .
(٢) [سورة الفرقان، الآية ٥٩].
(٣) [سورة النحل، الآية ٤٣، والأنبياء، الآية ٧].

وأهل الذكر ليسوا أهل العلم الديني فحسب، بل هم أهل الخبرة والاختصاص في سائر المجالات والميادين.

وعلينا أن ندرك أننا محاسبون أمام الله ﷻ بكل ما يصدر عنا من قول أو فعل، حيث يقول الحق سبحانه: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾[1]، ويقول سبحانه: ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾[2]، ويقول ﷻ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾[3].

* * *

(١) [سورة ق، الآيات ١٦ - ١٨].
(٢) [سورة الكهف، الآية ٤٩].
(٣) [سورة المجادلة، الآية ٧].

بنـــاء الـــوعـي

إن تشكيل وعي أمة أو بناء ذاكرتها ليس أمرًا سهلًا ولا يسيرًا، ولا يتم بين لحظة وأخرى أو بين عشيَّة وضحاها، إنـــما هو عملية شـــاقة ومركبة، وأصعب منـــه إعادة بناء هذه الذاكرة أو ردها إلى ما عســـى أن تكون قد فقدته من مرتكزاتها، فما بالكم لـــو كانت هذه الذاكرة قد تعرضت للتشويه أو محاولات الطمس أو المحو أو الاختطاف، ولا سِيَّما لو كان ذلك قد استمر لعقود أو لقرون؟!

لقـــد تعرضت ذاكـــرة الأمة عـــبر تاريخهـــا الطويل لمحاولات عديدة من المحو أو الشطب أو التغيير، ناهيك عن محـــاولات الاختطاف وحالات الخمـــول والجمود، وأصبحنا في حاجة ماســـة إلى اســـترداد هذه الذاكرة من خلال إعادة تنشـــيطها وتخليصها مما علق بها من شوائب في مراحل الاختطاف والتشـــويه جراء محاولات المحو أو الشطب أو التغييب.

وإذا كان مــن حاولــوا الســطو على ذاكــرة أمتنا قد استخدموا المغالطات الدينية والفكرية والثقافية والتاريخية للاســتيلاء على هذه الذاكرة، فإن واجبنا مســابقة الزمن لكشــف هذه المغالطات، وتصحيح تلك المفاهيم الخاطئة، وبيان أوجه الحق والصــواب بالحجة والبرهان، من خلال نشر الفكر الوســطي المستنير في المجال الدعوي، والثقافي، والتعليمي، والتربوي، والإعلامي، وإحلال مناهج الفهم والتفكير والإبداع والابتكار محــل مناهج الحفظ والتلقين والتقليــد، مع اعتبــار العمل على خلق حالــة من الوعي المســتنير واســترداد ذاكرة الأمة التي كانت مختطفة أولوية لدى العلماء، والمفكرين، والمثقفين، وقادة الرأي والفكر.

عــلى أن بناء الوعي يتطلَّب الإلمام بحجم التحديات التي تواجهنا؛ لأننا دون إدراك هــذه التحديات ودون الوعي بها لا يمكــن أن نضع حلــولًا ناجحة أو ناجعة لهــا، وإذا كان المناطقــة يؤكــدون أن الحكم على الشيء فــرع عن تصوره، فإن معالجتــه أو مواجهة ما يرتبط به مــن تحديات لا يمكن أن تتم دون ســبر أغوار هــذا التصور وأعماقــه؛ مما يتطلب تسليط الضوء على تحديات واقعنا المعاصر، للعمل على خلق حالة من الوعي تســهم في معالجتها، وحل إشكالاتها أو فك شــفرتها، أملًا في الخروج من حالة التــأزم الفكري إلى حالة

من الرشاد والديناميكية الفكرية التي تعمل على بناء الذاكرة وبناء الأمة معًا، مع التركيز على القضايا الحيوية والمحورية: دينية، ووطنية، وثقافية، ومجتمعية، مثل: إرادة التغيير، والتحول من حالة الجمود والتقليد إلى الإبداع والابتكار والتجديد، والتفرقة بين الثابت والمتغير، وما هو من شئون الأفراد وما هو من شئون الدول، وحروب الجيل الخامس[1]، وتفكيك حواضن الإرهاب، وخطورة الشائعات، والصورة الذهنية للأفراد والمجتمعات، وفقه الحياة السياسية، وغيرها من الموضوعات، مع العمل الدءوب على تصحيح الأفكار المغلوطة، والمفاهيم الخاطئة، وكشف ضلالات وأباطيل الجماعات المتشددة والمتطرفة، وبيان زيغها وزيفها وضلالها وبهتانها، تحصينًا للنشء والشباب والمجتمع من شر هذه الأفكار والجماعات، وعملًا على نشر صحيح الدين والعلم والفكر والثقافة، وصولًا إلى بناء ذاكرة واعية مستنيرة لمجتمعنا وأمتنا، تأخذ بأيدينا إلى الإسهام الجاد في بناء الحضارة الإنسانية، وترقى بنا إلى المكانة التي تليق بنا في مصاف الأمم الأكثر تقدمًا ورقيًّا ورخاءً.

(١) حروب الجيل الخامس هي: حروب فكرية تهدف إلى احتلال عقول البشر بدلاً من احتلال الأرض، لإسقاط الدول من الداخل، وتكسيرها وتفتيتها إلى مجموعات يحارب بعضها بعضًا.

فقه الحياة السياسية

لعل من العجب العجاب أن يتصدى لفقه الحياة السياسية من لم يمارس السياسة قط، أو يقترب من دوائرها، أو لم يدرس كيف تدار شئون الدول يومًا من الأيام، ولم يفهم معنى الدولة ولا ظروف العصر، وربما لا يعرف أدوار المؤسسات والمنظمات الدولية فضلًا عن معرفة نظمها، ولوائحها، وطبيعة عملها، ومقارها الرئيسة والفرعية، ولم يقرأ كلمة واحدة في القانون الدولي، ولا في قوانين المجال الجوي واستخدام الفضاء، ولا أسس ترسيم الحدود بين الدول، ولا حقوق استخدام المياه المشتركة، ولا طبيعة عمل الشركات العابرة للحدود والقارات، ولا مفاهيم التكتل الاقتصادي، ولا نظام المحاكم الدولية، أو قضايا التحكيم الدولي، فضلًا عن معرفة ما هو دستوري وما هو غير دستوري، ومهام المؤسسات القضائية المختلفة، ولا نظام إدارة البنوك أو البورصات، ولا حوافز تشجيع الاستثمار، ولا آليات حفظ الأمن القومي، ولا

إدارة أمن المجتمعات، ولا كيفية توفير الخدمات الأساسية، فضلًا عن تحديدها وترتيب أولوياتها، ولا قرأ شيئًا عن شئون الحياة السياسية وأسس بنائها، والعلاقة بين السلطات، وقواعد عمل كل منها.

وقد نرى للأسف الشديد أدعياء أو دخلاء لا يُلمُّون بشيء مما سبق، ومع ذلك يطلقون الفتاوى أو الأحكام في الشأن العام الداخلي والخارجي دون بصيرة بالأمر أو حتى إلمام به، وقد يورِّط أحدهم نفسه أو مؤسسته أو دولته في مشاكل لا يدرك عواقبها ولا نتائجها، نتيجة تسرعه وعدم إدراكه مفهوم العلاقات الدولية، ومن له الحق في الفتوى أو التصرف فيما يتصل بشئون الدول، وربما يُسقط بعض النصوص دون فهمها ودون تحقيق مناطها على أحداث غير تلك الأحداث التي تناولها هذا النص آنذاك، غير مفرَّق بين ما هو من شأن العقائد والعبادات وما هو من شئون نظام الحكم وإقامة الدول، وبعبارة أدق بين ما هو ثابت وما هو متغير.

ولهذا أكدنا أن إعلان التعبئة العامة للدفاع عن حدود الدولة وكيانها – المعبر عنه في كتب التراث بإعلان الجهاد– هو من اختصاص ولي الأمر، وليس من اختصاص آحاد الناس أو جماعة منهم، كما أكدنا – أيضًا– أنه ليس لآحاد

النـــاس أو عامتهم الحكم على أحـــد بالكفر أو الخروج من الملـــة، وإنما يثبت ذلك بحكم قضائي نهائي وباتّ؛ لخطورة ما يترتب على الحكم بالتكفير والإخراج من الدين وللعلماء بيان ما يترتـــب على الفعل لا الحكم على الأشـــخاص؛ مما يتطلب التفرقة بين تكفير غير المعين وتكفير المعين، فالأول الأمر فيه للعلماء، والآخر الحكم فيه للقضاء.

وهذا كله يتطلب مزيـــدًا من الاحتياط عند الحديث في الشأن العام، فضلًا عن ضرورة إلمام من يتحدث فيه بالواقع المعاصر سياســـيًّا واقتصاديًّا وقانونيًّـــا وثقافيًّا وفكريًّا، مع الوقوف على سائر التحديات المحلية والإقليمية والدولية، حتى نضع كل شيء في نصابه، ونحسب لكل كلمة حسابها، ونترك لـــكل أهل اختصاص أمر اختصاصهم، حيث يقول نبينـــا ﷺ: «إِنَّ اللهَ لَا يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ العِبَادِ، وَلَكِـــنْ يَقْبِضُ العِلْـــمَ بِقَبْضِ العُلَمَاءِ، حَتَّـــى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّـــوا»[1]، وأهل العلم هم أهـــل الاختصاص، كلٌّ في مجاله وميدانه، شرعيًّا كان أو حياتيًّا.

(١) صحيح البخاري، كِتَابُ العِلْمِ، بَابُ كَيْفَ يُقْبَضُ العِلْمُ، حديث رقم ١٠٠.

إدارة الدول بين الخبرة والهواية

كثير من الناس لا يدركون مفهوم بناء الدول أو إدارة الدول أو سياسة الدول فضلًا عن قيادة الدول، ويظن بعضهم الأمر هينًا أو يسيرًا، وليس الأمر كذلك على الإطلاق، إنه يتجاوز كل دوائر الهواية بمراحل، إنه سلسلة متشابكة ومعقدة من الخبرات المتراكمة، إنه القدرة على سرعة قراءة الواقع وفهم تحدياته وفك شفراته وحل طلاسمه، والتعامل معه على أسس علمية ومنطقية في ضوء الخبرات المتراكمة.

الخبرة عملية تراكمية جانب منها يكون ناتجًا عن علم ودراسة، وجانب آخر يبنى على الدربة والممارسة والفراسة وتَوقُّد الذهن وشدة النباهة والذكاء والتوفيق.

ولقد فطن النقاد القدامى إلى أهمية الخبرة والدربة والممارسة التي يدرك بعضها بالحواس ولا يحسب بالأرقام؛

بل إنه قد يدرك ولا يوصف، يقـول الآمدي في موازنته[1] متحدثًـا عن أهميـة الخبرة والدربة وطول الممارسة: «ألا ترى أنه قد يكون هناك فرسـان نجيبان شـديدا النجابة يكادان يكونان متفقين في كل الملامـح والأوصاف والصفات من العتق والنجابة غـير أن أحدهما يفضل الآخر بشـيء لا يدركه إلا أهل الخبرة والدربة وطول الممارسـة، وكذا الحال في تمييز الإبل والنخيل وأنواع التمور وسائر الصناعات»[2].

وفي عصرنا الحديث نقول والأمر كذلك في تمييز الفاره من الصناعات والمميز من سـائر الحرف، ألا ترى أنك قد تقف على عمل نحَّاتين أو سـبَّاكين أو محَّارين أو نقَّاشـين أو غيرهم من ذوي المهارات الإبداعية، وكل منهم شـديد التميز، غير أن تميز أحدهم عن الآخر في دقة الصنعة ودقائق فنونها الجمالية والإبداعية لا يدركه إلا أهل الخبرة الشديدة ممن مارسوا الصنعة وتميزوا فيها لسنوات وسنوات.

وإذا كان الأمـر كذلك في الصناعـات الحرفية والمهنية الخفيفة واليدوية فما بالكم بإدارة المؤسسـات، ناهيك عن

(١) الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، ص ٤١٣ وما بعدها بتصرف، ط دار المعارف، ومكتبة الخانجي، ١٩٩٤ م.
(٢) المصدر السابق، ص ٤١٣ وما بعدها بتصرف.

إدارة الدول مع كل تحديات العصـــر وتشابكاته وتعقيداته ومشكلاته الأمنية، والسياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والفنيـــة، إن الأمر يحتاج إلى علـــم وخبرة ودربة وتخصص وليس مجرد هواية.

وعندما ننظر في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة نجد أنهما يؤكدان عـــلى ضرورة توفر الكفـــاءة والكفاية والأمانة، حيث يقول الحق ســـبحانه في كتابه العزيز على لسان ســـيدنا يوسف عليه السلام لعزيز مصـــر: ﴿قَالَ ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٞ﴾[1]، ويقول سبحانه على لسان ابنة شـــعيب لأبيها في شأن سيدنا موسى عليه السلام: ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُۖ إِنَّ خَيۡرَ مَنِ ٱسۡتَـٔۡجَرۡتَ ٱلۡقَوِيُّ ٱلۡأَمِينُ﴾[2]، ولما طلب سيدنا أبو ذر رضي الله عنه من سيدنا رسول الله ﷺ أن يســـتعمله قال له ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّكَ ضَعِيفٌ، وَإِنَّهَا أَمَانَةُ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ، إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا، وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا»[3]، وقال ﷺ: «إِذَا وُسِّـــدَ

(١) [سورة يوسف، الآية ٥٥].
(٢) [سورة القصص، الآية ٢٦] .
(٣) صحيح مسلم، كِتَابُ الْإِمَارَةِ، بَابُ كَرَاهَةِ الْإِمَارَةِ بِغَيْرِ ضَرُورَةٍ، حديث رقم ١٨٢٥ .

الأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»[1]، وأهل الأمر هم أهل الكفاءة والأمانة معًا.

ونلاحظ أن نبينا ﷺ في رحلة الهجرة استأجر دليلًا غير مسلم معروفًا بكفاءته وأمانته، ولم يعتمد على أحد من الصحابة الكرام رغم شدة أمانتهم جميعًا، ولا شك أن بعضهم كان على دراية بدروب الصحراء ومسالكها، على أن فارق الكفاءة هو الذي قدم الدليل غير المسلم عليهم، وهو - أيضًا- ما فعله سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه في استخدام بعض كُتَّاب بيت المال وكُتَّاب الدواوين[2].

لقد سقط الهُواة والمشتاقون في أول تجربة ولم يستطيعوا أن يتجاوزوا المحطة الأولى، بل كادوا يأخذوننا لطريق جد مسدود ويدمرون الوطن لولا أن الله ﷻ قيض لمصرنَا العزيزة قائدًا حكيمًا صاحب خبرات كبيرة، أخذ مع المخلصين من أبناء مصر البلاد والعباد إلى بر الأمان.

* * *

(١) صحيح البخاري، كِتَابُ العِلْمِ، بَابُ مَنْ سُئِلَ عِلْماً وَهُوَ مُشْتَغِلٌ فِي حَدِيثِهِ، فَأَتَمَّ الحَدِيثَ ثُمَّ أَجَابَ السَّائِلَ، حديث رقم ٥٩.

(٢) معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام لأبي الحسن، علاء الدين، علي بن خليل الطرابلسي الحنفي ت: ٨٤٤هـ، ص ١٧٧ بتصرف، ط دار الفكر.

تصرفات الحاكم
وخطورة الافتئات عليها

مما لا شك فيه أن قضية «تصـــرفات الحاكم» من أخطر القضايا التي لعبت عليها أو بها جماعات أهل الشـر، سواء بالافتئات عليها أم بمحاولة تشـويه تصرفاته، ولو كان في عدل سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فهناك أمـــران في غاية الخطـــورة أضرا بالخطاب الديني الرشيد، هما: الجهل والمغالطة، أما الأول: فداء يجب مداواته بالعلـــم، وأما الثاني: فداء خطير يحتـــاج إلى تعرية أصحابه، وكشف ما وراء مغالطتهم من عمالة، أو متاجرة بالدين.

وقد أدرك علماؤنا القدمـــاء طبيعة الفرق بين ما هو من اختصاص الحاكم، وما هو مـــن اختصاص العالم، وفرَّقوا بدقة بين ما تصرف فيه النبي ﷺ بصفة النبوة والرسالة من شئون العقائد والعبادات والقيم والأخلاق، وما تصـرف فيه ﷺ باعتبار الحكم أو القضاء، فالنبي ﷺ لم يكن نبيًّـــا

ورسولًا فحسب، إنما كان نبيًّا ورسولًا وحاكمًا وقاضيًا وقائدًا عسكريًّا.

ومما تصرف فيه النبي ﷺ باعتباره رسولًا وحاكمًا معًا قوله ﷺ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ»[1]، يقول الإمام أبو حنيفة رحمه الله: «هذا منه ﷺ تصرف بالإمامة (أي بصفته حاكمًا)، فلا يجوز لأحد أن يحيي أرضًا إلا بإذن الإمام؛ لأن فيه تمليكًا، فأشبه الإقطاعات، والإقطاع يتوقف على إذن الإمام فكذلك الإحياء»[2].

وعليه؛ لا يجوز لأحد أن يضع يده على قطعة من الأرض، ويقول: أحييتها فهي لي، وبيني وبينكم حديث رسول الله ﷺ، فنقول له: إن النبي ﷺ تصرف في ذلك بصفته حاكمًا، فلا يجوز لغير الحاكم إصدار مثل هذا القرار المتعلق بالحق العام، أو المال العام، أو الملك العام، وإلا لصارت الأمور إلى الفوضى، وفتح أبواب لا تسد من الفتن، والاعتداء على الملك العام، وربما الاحتراب

(١) سنن أبي داود، كتاب الخراج، باب في إِحْيَاءِ المَوَاتِ، حديث رقم ٣٠٧٥، ومسند أحمد، ٢٣/ ٧، حديث رقم ١٤٦٣٦.
(٢) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام للقرافي، ص ١١١ .

والاقتتال بين النـــاس، إنما يجب أن يُلتزم في ذلك بما توجبه الدساتير والقوانين التي تنظم شئون البلاد والعباد.

وما تصرف فيـــه النبي ﷺ باعتباره قاضيًا لا يُبنى الأمر فيه على رأي العالم، ولا حتى رأي القاضي المجرد من الأدلة والقرائن والشهود، إنما يُبنى على ما يقتضيه أمر القضاء من البينة أو الشهود وســـائر القرائن المعتبرة، وقد رجَّح جمهور الأصوليين والفقهاء عدم جواز قضاء القاضي بمجرد علمه دون إقامة الدليل، أو وجود الشهود، أو توفر القرائن.

ومن أهم القضايا التـــي ترجع إلى رأي الحاكم - لا إلى رأي القاضي، ولا رأي العالم، ولا أحد غير الحاكم - قضية إعلان حالات الحرب والســـلم المعبر عنهـــا في كتب الفقه بالجهاد الذي هو بمعنى القتـــال، والذي شُرّع للدفاع عن الأوطـــان والدول من أن تُســـتباح، فليس لآحاد الناس أو لحـــزب أو لجماعة أو لفصيل أو لقبيلـــة إعلان هذا الجهاد، إنـــما هو حق لولي الأمر وفق من أناط به دســـتور كل دولة، وأعطاه الحق في إعلان حالة الحرب والســـلم، سواء أعطاه الدســـتور لرئيس الدولـــة، أم لمجلس أمنهـــا القومي، أم للرئيس بعد أخذ رأي برلمانها.

وخلاصة القول: أن قضية إعلان حالة الحرب ليست ملكًا للأفراد أو الجماعات، إنما هي من تصرفات الحاكم التـــي لا يجوز الافتئـــات عليه فيهـــا، وإلا أصبح الأمر فوضى لا دولة.

* * *

مفهوم الأمن القومي

لا شـــك أن اســـتقرار أي دولة إنما يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحفاظ على أمنها القومـــي؛ بل بمدى حرص كل فرد من أفرادها على مستوى هذا الأمن وعدم المساس به، ولا سِيَّما من كان في موضع اتخاذ القرار، وعلى وجه أخص القرارات التي تتصـــل بالتعامل مع العالم الخارجـــي أو تؤثر في هذا التعامل.

وإذا كان الأمن القومي لأي دولة مســـتقلة ذات سيادة خطًّا أحمر لا يمكن تجاوزه أو التســـامح تجاهه، فإن الحفاظ على عدم المســـاس بهذا الخط أو الســـماح بتجاوزه يقتضي وعيًا وثقافة وتثقيفًا مستمرًّا علميًّا ومنهجيًّا بمفهوم الأمن القومي، وأستطيع أن أقول: إن عقد دورات مكثفة في ذلك لكل من يتـــولى موقعًا أو منصبًا قياديًّا بـــات أمرًا ضروريًّا شـــديد الإلحاح؛ إذ لا تكفي المهارات الفنيـــة أو التقنية أو الإدارية في تكوين رؤية شـــاملة تؤدي إلى الاتجاه والمســـار

الصحيح ما لم تكن هناك رؤية أبعد، ونظرة أشمل لأثر أي قرار يتخذ على الأمن القومي العام.

وقد لا يخطر ببال بعض الناس أن ما يتخذه من قرارات أو ما يقوم به من تصـرفات أو ما يقيمه من علاقات يمكن أن يكون ذا أثر في الأمن القومـي، وقد لا يكون ذلك عن سـوء قصد وإنما لعدم الإلمام بمعطيات الأمن القومي، أو لأن هذه المعطيات غير حاضرة في شـعوره بالقدر الكافي، على أن المرحلة والظروف التي تمر بها البلاد والمنطقة والعالم تحتاج من المواطن العادي فضلًا عن المسئول أو متخذ القرار أن يكون على أعلى درجة من الوعي بالأمن القومي لبلاده، سـواء في اتخاذ القرارات، أم في إقامة العلاقات، أم في عقد الاتفاقيات والبروتوكولات.

وإذا كان مسـتوى الوعي بأهمية وخطورة كل ما يتصل بالأمن القومي متفاوتًا بين شخص وآخر لاعتبارات كثيرة، من أهمها: الثقافة، والحـرص على المصلحة الوطنية، وحمل هم الوطن، وجعل المصلحة العُليا للوطن فوق كل اعتبار؛ فإن الأمر يقتضي:

أ – المزيد من التثقيـف والتوعية بمفهوم الأمن القومي

من خلال الـــدورات التدريبيـــة المكثفة لكل من يتولى عملًا قياديًا.

ب - التوعية بمفهوم الأمـــن القومي وضرورة الحفاظ عليه من السياسيين والمفكرين والكُتَّاب والمثقفين ووســـائل الإعلام، وبخاصة من يمتلكون الرؤية الثاقبـــة والوعـــي الناضج بمفهوم هـــذا الأمن، واعتبار ذلك أحد أهم عوامل استقرار البلاد.

مع التأكيـــد على أن مفهـــوم الأمن القومـــي لأي بلد يقتضـــي الإلمام بالأحوال السياســـية الداخلية والخارجية الإقليمية والدولية، فعمقنا العربي وعمقنا الأفريقي وعالمنا الإســـلامي وعلاقاتنا الدولية، كل ذلـــك يجب وضعه في الاعتبار عند اتخاذ القرارات المُهمَّة والحيوية، ودراسة مدى تأثيرها على هذه العلاقات، ومردودها الإيجابي أو الســـلبي على كل منها، مع دراسة الأولويات، ومعرفة مواطن الثقل وهوامش الحركة في كل اتجاه.

ولا شك أن العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والفنية والإعلامية إنما يرتد أثر بعضها على الآخر؛ إذ لم يعد ممكنًا فصل أي منها عـــن الآخر فصلًا باتًّا بحيث

تتحرك كل مؤسسة وكأنها عالم خاص، إنما ينبغي أن يكون تصرف كل مؤسسة ناظرًا بعين اعتبار قوية على إثر تصرفه على المؤسسات الوطنية الأخرى، ولا شك أن هذا الأمر يقتضي حسًّا وطنيًّا عاليًا، ودربة وخبرة كبيرة، وأن نعمل جميعًا بروح الفريق، وأن ننطلق من قاعدة: «عموم الفهم وخصوصية التكاليف»؛ بأن يكون كل مسئول على مستوى مسئوليته الكاملة بالمهام المسندة إليه واختصاصه بها، وعلى مستوى عالٍ من الفهم والوعي بعمل الفريق الذي يعمل معه، ومقتضيات اتخاذ القرار في المؤسسة التي ينتمي إليها.

على أن الدول لا تستقر بمجرد النوايا الحسنة دون الوعي والتخطيط واليقظة في عالم من لم يتذأب فيه أكلته الذئاب، وقد كان سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ يقول: «لست بالخب ولكن الخب لا يخدعني»[1]، وكان قَيْسُ بنُ سَعْدٍ ﷺ يقول: «لَوْلاَ الإِسْلاَمُ، لَمَكَرْتُ مَكْرًا لاَ تُطِيْقُهُ العَرَبُ»[2]، فلا بُدَّ مع النية الحسنة من صحة العمل وإتقانه،

(١) العقد الفريد لأبي عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه، المعروف بابن عبد ربه الأندلسي، (ت ٣٢٨هـ)، ١/ ٤٣، ط دار الكتب العلمية، بيروت، وسراج الملوك لأبي بكر الطرطوشي المالكي، (ت٥٢٠هـ)، ص ٦٨، ط المطبوعات العربية، ١٢٨٩هـ.

(٢) سير أعلام النبلاء لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ٣/ ١٠٨، ط مؤسسة الرسالة، بيروت.

يقــول الحق ســبحانه: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾[1]، ولــذا أكد القرآن الكريم عــلى شرطي الأمانة والكفاءة؛ إذ لا تكفي إحداهمــا عن الأخرى، حيث يقول ســبحانه على لسان ابنة شــعيب عليه السلام: ﴿يَٰٓأَبَتِ اسْتَـْٔجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَـْٔجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾[2]، وحيــث يقول ﷻ على لسان يوسف عليه السلام: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾[3].

* * *

(١) [سورة الكهف، الآيتان ١٠٣، ١٠٤].
(٢) [سورة القصص، الآية ٢٦].
(٣) [سورة يوسف، الآية ٥٥].

بنـــاء الـــدول

بنـــاء الدول لا يكون بمجرد الـــكلام ولا الأحلام ولا الأماني، فلا بُدَّ مـــن جهد وعرق وبـــذل وتضحية، يقول الشاعر:

بالعلم والمال يبني الناس ملكهم

لـــم يُبْـــن مُلْكٌ على جهـــلٍ وإقلالِ

ويقول الآخر:

أرونـــي أمـــة بلغـــت مناهـــا

بـــغير العلـــم أو حـــد اليمـــاني

إشارة إلى الجمع بين العلم والقوة، مع العمل والإنتاج، فالأمم التـــي لا تقوم بإنتاج مقوماتها الأساســـية، وتكون عالـــة على غيرها لا تملـــك كلمتها ولا اســـتقلال قرارها، فالديـــن والوطنية معًا يتطلبان منـــا الجهد والعرق والعمل والإنتاج، ولا سِـــيَّما أن ديننا هو ديـــن العمل والإتقان،

يقول الله ﷻ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ﴾(١)، ويقول سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُوا۟ ٱلْبَيْعَ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٩ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۝١٠ وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا ۚ قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ ۚ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾(٢)، ويقول نبينا ﷺ: «مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ، وَإِنَّ نَبِيَّ الله دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ، كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ»(٣).

ولم يطلب ديننا منا مجرد العمل إنما يطلب منا العمل المتقن، حيث يقول الحق سبحانه: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾(٤)، ويقول نبينا ﷺ: «إِنَّ الله يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُتْقِنَهُ»(٥).

---

(١) [سورة الملك، الآية ٢].

(٢) [سورة الجمعة، الآيات ٩- ١١].

(٣) صحيح البخاري، كِتَابُ البُيُوعِ، بَابُ كَسْبِ الرَّجُلِ وَعَمَلِهِ بِيَدِهِ، حديث رقم ٢٠٧٢.

(٤) [سورة الكهف، الآية ٣٠].

(٥) مسند أبي يعلى، ٧/ ٣٤٩، حديث رقم ٤٣٨٦.

وإلى جانب العلم والعمل لا بُدَّ من الولاء والانتماء للوطن، وإيثار المصلحة العامة له على المصالح الخاصة والشخصية، وإدراك أن مصالح الأوطان من صحيح مقاصد الدين، وأن كل ما يدعم ويقوي الدولة الوطنية هو من صحيح مقاصد الأديان، وأن كل ما ينال من قوة الدولة أو كيانها إنما يتنافى مع كل الأديان والقيم الوطنية والإنسانية، ولنعلم أن التضحية في سبيل الوطن والشهادة في سبيله إنما هي من أعلى درجات الشهادة في سبيل الله ﷻ، وكما تبنى الأوطان بالعلم والعمل والفداء والتضحية في سبيل الوطن وحُسْن الانتماء إليه فإنها يجب أن تبنى – أيضًا – على القيم والأخلاق النبيلة، فالأمم التي لا تقوم ولا تبنى على القيم والأخلاق إنما تحمل عوامل سقوطها في أصل بنائها وأسس قيامها، فما بالكم وديننا دين القيم والأخلاق؟! وبعثة رسولنا ﷺ كان الهدف الأسمى منها هو إتمام مكارم الأخلاق؟ حيث يقول ﷺ: «إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأُتَمِّمَ مَكَارِمَ الأَخْلاَقِ»[1].

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ الله ﷺ عَنْ أَكْثَرِ مَا يُدْخِلُ النَّاسَ الجَنَّةَ، فَقَالَ: «تَقْوَى الله وَحُسْنُ

(١) الأدب المفرد للبخاري، بَابُ حُسْنِ الخُلُقِ، حديث رقم ٢٧٣، ومسند البزار، ١٥/ ٣٦٤، حديث رقم ٨٩٤٩.

الخُلُقِ»، وَسُئِلَ عَنْ أَكْثَرِ مَا يُدْخِلُ النَّاسَ النَّارَ، فَقَالَ: الفَمُ وَالفَرْجُ»[1]، ويقول ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَكْمَلِ المؤمنين إيمانًا: أَحسَنُهُمْ خُلُقًا، وَأَلْطَفُهُمْ بِأَهْلِهِ»[2]، ويقول ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحاسَنُكُمْ أَخْلاقًا»[3] وقال معاذ بن جبل رضي الله عنه: «كَانَ آخِرُ مَا أَوْصَى بِهِ رَسُولُ الله ﷺ حِينَ جَعَلْتُ رِجْلِي فِي الْغَرْزِ:»أَحْسِنْ خُلُقَكَ لِلنَّاسِ»[4]، وقال ﷺ: «مَا مِنْ شَيءٍ أَثْقَلُ فِي الميزانِ مِنْ حُسْنِ الْخُلُقِ»[5]، ويقول نبينا ﷺ: «اتَّقِ الله حَيْثُمَا كُنْتَ، وَأَتْبِعِ السَّيِّئَةَ الحَسَنَةَ تَمْحُهَا، وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ»[6]، ويقول الشاعر:

وإنمـــا الأمم الأخـلاق ما بقيت

فـإن هم ذهبـت أخلاقهـم ذهبوا

---

(١) سـنن الترمذي، أَبْوَابُ البِرِّ وَالصِّلَةِ عَنْ رَسُـولِ الله ﷺ، بَابُ مَا جَاءَ فِي حُسْنِ الخُلُقِ، حديث رقم ٢٠٠٤.

(٢) مسند أحمد، ٤٠/ ٢٤٢، حديث رقم ٢٤٢٠٤.

(٣) سنن الترمذي، أَبْوَابُ البِرِّ وَالصِّلَةِ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ، بَابُ مَا جَاءَ فِي مَعَالِي الأَخْلاَقِ، حديث رقم ٢٠١٨.

(٤) شعب الإيمان للبيهقي، السابع والخمسين من شعب الإيمان، حُسْن الخلق، حديث رقم ٧٦٦٦.

(٥) سنن أبي داود، كِتَاب الأَدَبِ، بَابٌ فِي حُسْنِ الخُلُقِ، حديث رقم ٤٧٩٩.

(٦) سـنن الترمذي، أَبْوَابُ البِرِّ وَالصِّلَةِ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ، بَابُ مَا جَاءَ فِي مُعَاشَرَةِ النَّاسِ، حديث رقم ١٩٨٧.

التعددية السياسية والسلطات الموازية

يجمع هذا العنوان وعن قصد بين أمرين يكادان يكونان متناقضين من حيث القبول والرفض، أحدهما لا غنى عنه لإثراء العملية الديمقراطية، والآخر يشكل خطرًا بالغًا على كيان الدول، ويهدد بانهيارها، أو ضعفها، أو تمزقها.

أما التعددية السياسية فهي مطلب ديمقراطي عادل، فعالم القطب الواحد ودول الحزب الواحد غالبًا ما يؤول بها الحال إلى لون من الدكتاتورية، أو الضعف والاسترخاء؛ لعدم وجود منافسة حقيقية تدفع المنافس إلى استنفاد أقصى ما في طاقته في الوفاء بحق ما يسند إليه من مهام وتكاليف.

أما وجود سلطات موازية في أي دولة، أو وجود جماعات ضغط ذات مصالح خاصة بها، أيًّا كان شكل هذه السلطات والجماعات؛ فإن ذلك يُشكِّل خطرًا على بنيان الدول وتماسك كيانها، وبخاصة تلك السلطات التي تتستر بعباءة الدين، وتحاول أن تستمد قوتها ونفوذها من خلال المتاجرة به.

والمقيـــاس الوحيد الذي تقيس بـــه أي دولة أو مجتمع مدى وجود ســـلطات موازية أو عـــدم وجودها هو مدى قدرتها على إنفاذ القانون على الجميع، وبلا أي حسابات أو استثناءات، وبلا تردُّدٍ أو توجُّسٍ، وألا يُسمح لأي جماعة أو شـــخص بالتمترس[1] بأتباعه للالتفاف على القانون أو تعطيله بالقوة على نحو ما كان يحدث عام الأهل والعشيرة الأسود، وأن يسلك الجميع الطرق القانونية في التعبير عن مطالبهم، وأن يلتزموا بما تقتضيه القوانين واللوائح المنظمة في كل مجـــال من المجالات، مؤكدين أننا لا نجيز الاحتيال عـــلى القانون، وأن مبدأ الغاية تبرر الوســـيلة الذي تنطلق منـــه الجماعات المتطرفـــة قد انحرف بالمجتمـــع عن جادة الصواب، وهوى به إلى مزالـــق خطيرة كادت تعصف به لولا فضل الله ولطفه بنا.

فأي كيان يشـــعر بأنه فوق القانون وفوق المحاسبة، ويصل الأمر إلى التحســـس والتوجس من محاسبته، يُعد ســـلطة موازية تشكل خطرًا أو ضغطًا على دولة القانون وعلى إنفاذه، وتطبيق العدالة الشـــاملة على الجميع وبلا

(١) مُتَمَتْرِسٌ وَرَاءَ المَتَارِيسِ: قَابِعٌ بِتَحَفُّزٍ وَحَذَرٍ.

أي اســـتثناءات هو الحل الأمثل لإنقـــاذ دولة القانون، وهذا سيدنا رسول الله ﷺ يقول: «إنما أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّـــرِيفُ تَرَكُوهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَـــامُوا عَلَيْـهِ الْحَـدَّ، وَإِنِّي وَالَّذِي نَفْسِي بِيَـــدِهِ لَـــوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا»[1].

وهذا ســـيدنا أبو بكر رضي الله عنه يقول عند توليه الخلافة: «إِنِّي قَدْ وُلِّيتُ عَلَيْكُمْ وَلَسْـــتُ بِخَيْرِكُمْ، فَإِنْ ضَعُفْتُ فَقَوِّمُونِي، وَإِنْ أَحْسَـــنْتُ فَأَعِينُونِي، الصِّدْقُ أَمَانَـــةٌ، وَالْكَذِبُ خِيَانَةٌ، الضَّعِيفُ فِيكُمُ الْقَوِيُّ عِنْدِي حَتَّى أُزِيحَ عَلَيْهِ حَقَّهُ إِنْ شَـــاءَ الله، وَالْقَـــوِيُّ فِيكُمُ الضَّعِيفُ عِنْدِي حَتَّى آخُذَ مِنْهُ الْحَقَّ إِنْ شَاءَ الله.. أَطِيعُونِي مَا أَطَعْتُ الله وَرَسُولَهُ، فَإِذَا عَصَيْتُ الله وَرَسُولَهُ فَلَا طَاعَةَ لِي عَلَيْـكُـمْ»[2].

وهذا سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يكتب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه رســـالته التاريخية في شئون القضاء، فيقول:

(١) صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب قطع السارق الشريف وغيره، حديث رقم ١٦٨٨، وسنن الترمذي، أَبْوَابُ الْحُدُود، بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يُشَفَّعَ فِي الْحُدُودِ، حديث رقم ١٤٣٠.
(٢) جامع معمر ابن راشد، بَابُ لاَ طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةٍ، حديث رقم ٢٠٧٠٢ ، ومصنف عبد الرزاق، ٩/ ١٧٠، حديث رقم ٢١٦٢٦.

«أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ الْقَضَاءَ فَرِيضَةٌ مُحْكَمَةٌ وَسُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، فَافْهَمْ إِذَا أُدْلِيَ إِلَيْكَ فَإِنَّهُ لاَ يَنْفَعُ تَكَلُّمٌ بِحَقٍّ لاَ نَفَاذَ لَهُ، وَآسِ بَيْنَ النَّاسِ فِي وَجْهِكَ وَمَجْلِسِكَ وَقَضَائِكَ، حَتَّى لاَ يَيْأَسَ الضَّعِيفُ مِنْ عَدْلِكَ، وَلاَ يَطْمَعَ الشَّرِيفُ فِي حَيْفِكَ»[1].

فقد طلب سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ من واليه على الكوفة أبي موسى الأشعري ﷺ أن يسوي بين الناس في مجلس القضاء مساواة كاملة بقوله: «وَآسِ بَيْنَ النَّاسِ فِي وَجْهِكَ وَمَجْلِسِكَ»، أي: حتى في طريقة إجلاسهم والنظر إليهم، فلا تستقبل واحدًا منهم بإكرام والآخر بغير ذلك، أو تنادي أحدًا باسمه مجردًا والآخر بلقبه أو كنيته، وذلك حتى لا يطمع القوي في المحاباة أو المجاملة أو ييأس الضعيف من الحق والعدل.

فبالعدالة الشاملة وغير الانتقائية وبإنفاذ القانون على الجميع وإعلاء دولته واحترام سيادة القضاء يكون الأمن النفسي، والاستقرار المجتمعي.

(١) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الشهادات، باب لا يُمِيلُ حُكمُ القاضي على المقضي له، والمقضيِّ عليه، حديث رقم ٢٠٥٣٧. وسنن الدار قطني، كِتَابٌ فِي الْأَقْضِيَةِ وَالْأَحْكَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، باب كتاب عمر إلى أبي موسى الأشعري، حديث رقم ٤٤٧٢.

وأخطر ما يتعلق بالســـلطة الموازية هو تلك الجماعات أو الفصائل المذهبية أو العرقيـــة أو الطائفية التي تحاول أن تستمد قوتها وعوامل نفوذها من دول أخرى، تجعل ولاءها الأول والأخير لها، تعمل لحســـابها من جهة وتستقوي بها من جهة أخرى.

* * *

العدالة الإدارية

العدل هــو العدل، والظلــم هو الظلــم، فالعدل نور لصاحبــه في الدنيا والآخرة، والظلم ظلــمات يوم القيامة، ولذا جعل نبينا ﷺ الإمام العادل في مقدمة الســبعة الذين يظلهم الله ﷻ في ظل عرشــه يوم لا ظل إلا ظله، فقال ﷺ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لاَ ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: الإِمَامُ الْعَادِلُ، وَشَــابٌّ نَشَــأَ فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ، وَرَجُلاَنِ تَحَابَّا فِي اللهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ طَلَبَتْهُ امْــرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَــالَ: إِنِّي أَخَافُ اللهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ أَخْفَى حَتَّى لاَ تَعْلَمَ شِــمَالُهُ مَا تُنْفِــقُ يَمِينُهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللهَ خَالِيًــا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ»[1]، ونهى نبينا ﷺ عن الظلم بجميع أنواعه حتى في تحصيل الزكاة، فقال ﷺ لسيدنا معاذ

(١) متفق عليه: صحيح البخاري، كتاب الأذان، بابُ مَنْ جَلَسَ فِي المَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ وَفَضْلِ المَسَــاجِدِ، حديث رقم ٦٦٠، وصحيح مســلم، كتاب الزكاة، بَابُ فَضْلِ إِخْفَاءِ الصَّدَقَةِ، حديث رقم ١٠٣١ .

بن جبل ﷺ حين بعثه إلى اليمن: «فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللهِ حِجَابٌ»[1]، إنّ العدل ميزان الله الّذي وضعه للخلق، ونصبه للحقّ، فلا تخالفه في ميزانه، ولا تعارضه في سلطانه.

على أن هذا العدل الذي ننشده ليس مسئولية رئيس الدولة وحده ولا السلطة الأعلى في أي مؤسسة وحدها، فإن المسئولية في تحقيق العدالة تقع على كل من ولّاه الله أمر مجموعة من الناس في أي مجال من المجالات، يقول ﷺ: «كلُّكم راعٍ، وكلُّكم مسئولٌ عنْ رَعِيَّتِهِ»[2]، فمدير المدرسة إلى مدير الإدارة، إلى مدير المديرية، إلى وكيل الوزارة، إلى رئيس القطاع، كل في مجاله وميدانه مسئول عن تحقيق العدالة بين مرءوسيه وبين المستفيدين من الخدمة التي تقدمها المؤسسة، وكذلك الحال في القسم والكلية والجامعة، وكذلك الأمر بالوحدة الصحية، فالمستشفى، فالإدارة

(١) متفق عليه: صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا، حديث رقم ١٤٩٦، وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، حديث رقم ١٩.

(٢) صحيح البخاري، كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابٌ المَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا، حديث رقم ٥٢٠٠.

الطبية، فالمديرية، فالقطاع الطبي، وكذلك الحال في الزراعة، والأوقاف، والإسكان، والكهرباء، وسائر الوحدات المحلية، والخدمية، والإدارية.

إن تحقيق العدل الإداري بين الموظفين، وتحقيق العدل في تقديم الخدمات، وفي التعيينات، وفي الترقيات، وفي السفر، وفي الإيفاد والبعثات، ووضع ضوابط واضحة وحاسمة وصارمة وشفافة ودقيقة أمر في غاية الأهمية، ويسهم في تحقق الرضا المجتمعي، وقوة الإيمان بالدولة، ويعمّق الولاء والانتماء لها، في حين أن الإقصاء الإداري بلا سبب حقيقي واضح ومعلوم يؤدي إلى السخط والاحتقان، أما الظلم فهو محض ظلمات، حيث يقول الحق سبحانه: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[1]، ويقول سبحانه: ﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا ﴿٢٧﴾ يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴿٢٨﴾ لَّقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِي وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ

(١) [سورة إبراهيم، الآية ٤٢].

لِّلْإِنسَٰنِ خَذُولًا ﴾[1]، ويقول ﷺ: «اتَّقُوا الظُّلْمَ، فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَاتَّقُوا الشُّحَّ، فَإِنَّ الشُّحَّ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، حَمَلَهُمْ عَلَى أَنْ سَفَكُوا دِمَاءَهُمْ وَاسْتَحَلُّوا مَحَارِمَهُمْ»[2].

* * *

(١) [سورة الفرقان، الآيات ٢٧- ٢٩].

(٢) صحيح مسلم، كتاب الْبِرِّ وَالصِّلَةِ وَالْأَدَابِ، بَابُ تَحْرِيمِ الظُّلْمِ، حديث رقم ٢٥٧٨ .

العواصم والحدود

العلاقة بين عواصم الدول وحدودها هي علاقة تكامل لا علاقة صراع ولا ينبغي أن تكون، إذ لا غنى لأي دولة عن أن يكون لها عاصمة هي القلب والمركز، وأطراف وحدود بمثابة الأجنحة التي لا تعلو الدول ولا ترتفع بدونها، لكن المركز يستحوذ في كثير من دول العالم على بؤرة الاهتمام، فالشواهد والواقع المعيش يؤكدان استحواذ المركز عبر التاريخ على أعلى درجات الاهتمام، غير أن مستوى هذا الاهتمام يختلف بين الدول المتحضرة والدول المتخلفة، فالدول المتحضرة لا يمكن أن تهمل جزءًا من أطرافها أرضًا أو سكانًا فتتركه هملًا أو فرصة للضياع أو الإهمال أو الاعتداء، أو حتى مجرد التفكير في الانفلات أو الانفصال، وقد دخل أحد الشعراء على أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه فأنشده قوله[1]:

(١) البيان والتبيين، لعمرو بن بحر بن محبوب الكناني، أبو عثمان الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، ٣/ ٢٣٣، ط دار ومكتبة الهلال، بيروت .

إن كنـت تحفـظ ما يليك فإنمـا

عمـال أرضـك بالبـلاد ذئـاب

لـن يسـتجيبوا للذي تدعـو له

حتـى تجلّـد بالسـيوف رقـاب

على أن تنمية الأطـراف والمناطق الحدودية لا تقع على عاتق الحكومات وحدها أو القيادة السياسـية وحدها، إذ إن العنايـة والاهتمام بهذه الأطراف والعمـل على تنميتها مسـئولية تضامنيـة بين جميع مؤسسـات الدولة، سـواء المؤسسات الرسـمية، أم منظمات المجتمع المدني، أم رجال الأعـمال، فالاسـتثمار، والتعليم، والصحة، والإسـكان، والثقافة، والأوقاف، والآثار، وسائر الوزارات والهيئات، والجمعيـات العاملة في مجال الخدمات الاجتماعية، ورجال الأعـمال الوطنيون، كل هؤلاء يجب أن يولوا اهتمامًا خاصًّا بجميع أطـراف الدولة وبخاصة الحدوديـة منها، وجَعْل ذلك أولويـة واعتباره قضية أمن قومـي من جهة وقضية تنمويـة من جهة أخـرى، إذ ينبغي أن نعمـل على تحويل كل أطـراف الدولة ومناطقها الحدوديـة إلى مناطق جاذبة لا طـاردة، ففي حالة عدم اهتمام دولـة ما بأطرافها يضطر

أبناء هذه الأطراف إلى التوجه نحو المركز والتمركز به ، مما يشكل ضغطًا غير عادي على المركز وضواحيه، ويخلق كثيرًا من الأحياء العشوائية حوله، ويسهم في صنع نظام طبقي تنتج عنه مع مرور الزمن أمراض ومشكلات اجتماعية تحتاج إلى حلول غير تقليدية لعلاجها.

أما في ظل اهتمام الدول بالاستثمار في أطرافها ومناطقها الحدودية، وتوفير الخدمات اللازمة لأبنائها من: الإسكان، والصحة، والتعليم، والثقافة، وسائر الخدمات التي تطلبها مقومات الحياة المستقرة بأرضهم وموطن نشأتهم، مع توفر فرص العمل والإنتاج فإن ذلك كله يؤدي إلى ارتباط أبناء هذه المناطق بأرضهم، وحفاظهم على كل ذرة رمل أو تراب من ثراها الندي، مع ولاء وانتماء وطني خالص.

وفي حالة توفر عوامل جذب وحوافز للعمل بهذه المناطق والاستثمار الجاد فيها كما يحدث الآن من اهتمام الدولة بمناطق سيناء ومطروح والإسماعيلية الجديدة وحلايب وشلاتين والوادي الجديد، ومناطق الظهير الصحراوي بصفة عامة، فإن هذه المناطق ستتحول إلى مناطق جاذبة، مما يحدث توازنًا كبيرًا في التوزيع الجغرافي

والســكاني، ويوفر حياة كريمة لأبناء هذه المناطق، ويخفف الضغط عــلى المركز وعلى ما يُقدم به مــن خدمات لا غنى عنها للمقيمين بــه، أو ما تتطلبه طبيعــة العواصم ومركز الثقل الســياسي والاقتصادي بالعالم كله، من الرقي بها إلى درجة تجعل منها عامل جذب سياحي وإبهــار حضاري ودلالــة على عظمة الشعــوب ورقيهــا.

* * *

قيام الدول وسقوطها

لا شيء أخطر في تاريخ البشرية من المراحل الانتقالية في تاريخ الدول، حتى كتب العديد من الباحثين الكثير من الرسائل حول سقوط دول وقيام أخرى تنظيرًا وتطبيقًا، ولم يأتِ الخطر الحقيقي على أي دولة من خارجها مثلما كانت عوامل سقوطها نابعة من داخلها، سواء بخيانة بعض أبنائها وعمالتهم واستخدامهم لضرب دولهم، أم بسقطات أبنائها وخروجهم عن طريق الجادة إلى طريق الانحراف أو البغي والطغيان والاستكبار، حيث يقول الحق سبحانه: ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾[1]، ويقول تعالى: ﴿ فَأَمَّا عَادٌ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَقَالُوا۟ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً ۖ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ۖ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ ﴾[2]، ويقول سبحانه في شأن

(١) [سورة الإسراء، الآية ١٦].
(٢) [سورة فصلت، الآية ١٥].

قوم سيدنا صالح عليه السلام: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ فَأَخَذَتْهُمْ صَٰعِقَةُ ٱلْعَذَابِ ٱلْهُونِ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾[1]، ويقول الله تعالى في قوم سيدنا لوط عليه السلام: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٠﴾ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴿٨١﴾ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ ۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ ﴿٨٢﴾ فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴿٨٣﴾ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾[2].

فالحكم الرشيد هو الذي يقوم على العدل، ويرتكز على القيم والأخلاق؛ ذلك أن الأمم والحضارات التي لا تقوم على القيم والأخلاق إنما تحمل عوامل سقوطها وانهيارها في أصل بنيانها، يقول تعالى: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾[3].

(١) [سورة فصلت، الآية ١٧].
(٢) [سورة الأعراف، الآيات ٨٠- ٨٤].
(٣) [سورة الفتح، الآية ٢٣].

وقــد حاول بعض من كتبوا في شــأن الــدول أن يبينوا عوامل اســتقرار الدول وعوامل انهيارها وســقوطها فذكر بعضهم أن من أهم الأمور التي تؤدي إلى انهيار الدول ما يلي:

- **الأمــر الأول**: انتشــار الفســاد بكل أشــكاله من المجاملة والرشوة والمحسوبية وتقديم الولاء على الكفاءة؛ إذ لا يسخط الناس في حياتهم من شيء قدر سخطهم من الفساد وإحساسهم بالغبن؛ لذا يجب على أي حكم رشيد أن يجعل لمحاربة الفســاد بكل صوره وأشــكاله أولوية، وهو ما أرى أننا نســير فيه بخُطى ثابتة وربما غير مسبوقة؛ مما جعل مصــر تحسن موقعها كثيرًا في مجال محاربة الفساد وتحقيق الشفافية.

- **الأمر الثاني**: شــيوع الظلم سواء على مستوى الأفراد بغياب الأمــن أو غياب القضاء العــادل أو غياب العدالة في الحصول عــلى الفرص المتكافئة أيًّــا كان نوعها، أم على المستوى الطبقي الذي يقوم على استبعاد الفقراء والكادحين وتهميشهم مع ازدرائهم والاســتخفاف بهم؛ وهو يتطلب تضافر كافة المؤسســات الرســمية والاجتماعية والأهلية لحماية الطبقــات الأكثر فقرًا واحتياجًا مــن خلال الرعاية

الاجتماعية المتكاملة من منظور ديني ووطني، فكلاهما يدعوان إلى التكافل والتراحم، فنحن في سفينة واحدة لا منجاة فيها لأحد بمفرده، حيث يقول نبينا ﷺ: «مَثَلُ القَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللهِ وَالوَاقِعِ فِيهَا، كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلاَهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ المَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ، فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا، فَإِنْ يَتْرُكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا، وَنَجَوْا جَمِيعًا»[1].

– **الأمر الثالث**: غياب الأمن، وضعف سلطة الدولة، وقيام العصابات أو الجماعات أو الميليشيات بفرض سطوتها على المجتمع أو على بعض المواطنين، مما يفقد المظلومين المقهورين الولاء للدولة؛ لذا فإن دعم المؤسسات العسكرية والأمنية لحفظ الوطن من الأخطار المحدقة به في الداخل والخارج يُعد مطلبًا شرعيًّا ووطنيًّا، على أن يكون أمن المواطن والحفاظ على كرامته أولوية لأي نظام يبحث عن الاستقرار وتحقيق الولاء والانتماء الوطني.

(١) صحيح البخاري، كِتَاب الشِّرَكَةِ، بَابٌ: هَلْ يُقْرَعُ فِي القِسْمَةِ وَالِاسْتِهَامِ فِيهِ، حديث رقم ٢٤٩٣.

- **الأمـر الرابـع**: تدهـور القيم، فـإن الحضارات قـد تضعف أو تذبـل أو تمرض، وأطباؤهـا هم العلماء والمفكرون والفلاسـفة وحُماة القيم والباحثون عنها، مع التأكيد على أهمية إعداد وانتقاء واختيار من يشكلون فكر وثقافة المجتمع، وإذا كانت الحروب تنشأ في الباطن قبل الظاهر وتنمو في العقل قبل أن تنمو على الأرض، فيكون التعامل مـع أصل الداء والمـرض في الباطن، وهو دور العلماء والمفكرين والمثقفين والمربين والتربويين والوعاظ، ومن ثمة فإنه لا بُدَّ من حُسْـن انتقائهم وحسن إعدادهم وتأهيلهم ورعايتهم الرعاية المناسبة للمهام الثقيلة الملقاة على عاتقهم، وهو ما نسـعى إليه ونعمل معًا على تحقيقه بإذن الله تعالى.

- **الأمر الخامس**: تدهور الأحوال المعيشـية للأفراد بما يخل باحتياجاتهم الأساسـية، فمـع ضرورة تقدير الأفراد للظروف والتحديـات التي تمر بها أوطانهم، ومع أننا نذكر بأن أصحـاب النبي ﷺ صبروا على الحصـار الاقتصادي حتى أكلوا ورق الشجر من شدة الجوع، فإننا يجب أن نواجه التحديات بمزيـدٍ من العمل والإنتـاج والجد والاجتهاد وحسـن التكافل الاجتماعي ورعاية الضعفاء والمهمشين،

والــضرب بيد من حديد على أيــدي المغالين والمحتكرين، وحســن التدبير، فنحن نحتاج إلى عمــلٍ بلا كلل، وإنفاقٍ في غير سرف، وتكافلٍ وتراحم بــين أبناء المجتمع بما يعبر بنــا جميعًا إلى بر الأمانِ، ولا شــك أن عــلى رجال الأعمال ومؤسســات المجتمع المدني دورًا مُهــمًّا في إحداث التوازن وسد الحوائج الأساسية للمحتاجين.

* * *

الأديان ومصالح العباد

الديـــن فطرة الله التـــي فطر الناس عليهـــا حيث يقول الحـــق ســـبحانه: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[1]، ويقـــول تعـــالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[2]، وعَنْ عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ الْمُجَاشِعِيِّ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ فِي خُطْبَتِهِ: «أَلَا إِنَّ رَبِّي أَمَرَنِي أَنْ أُعَلِّمَكُمْ مَا جَهِلْتُمْ، مِمَّا عَلَّمَنِي يَوْمِي هَذَا، كُلُّ مَالٍ نَحَلْتُهُ

(١) [سورة الروم، الآية ٣٠].
(٢) [سورة البقرة، الآية ٢١٣].

عَبْدًا حَلَالٌ، وَإِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ، وَحَرَّمَتْ عَلَيْهِمْ مَا أَحْلَلْتُ لَهُمْ، وَأَمَرَتْهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا»[1].

على أن الشرائع السماوية كلها إنما جاءت لسعادة البشرية، فالمقاصد العُليا للأديان إنما تعمل في ضوء جلب المصلحة أو درء المفسدة أو على تحقيقهما معًا، وأهل العلم والفقه يؤكدون أن المصالح العُليا للشرائع قائمة على حفظ الدين والنفس والعقل والمال والعرض، فكل ما يؤدي إلى حفظ هذه الخمس فهو مصلحة وكل ما يضر بها فهو مفسدة، ودفعه مصلحة.

يقول العز بن عبد السلام ﷺ:»لا يخفى على عاقل أن تحصيل المصالح المحضة، ودرء المفاسد المحضة عن نفس الإنسان وعن غيره محمودٌ حسنٌ، وأن تقديم أرجح المصالح فأرجحها محمودٌ حسنٌ، وأن درء أفسد المفاسد فأفسدها محمودٌ حسنٌ، وأن تقديم المصالح الراجحة على المرجوحة محمودٌ حسنٌ، وأن درء المفاسد الراجحة على

(١) صحيح مسلم، كتاب الجَنَّةِ وَصِفَةِ نَعِيمِهَا وَأَهْلِهَا، بَابُ الصِّفَاتِ الَّتِي يُعْرَفُ بِهَا فِي الدُّنْيَا أَهْلُ الْجَنَّةِ وَأَهْلُ النَّارِ، حديث رقم ٢٨٦٥ .

المصالح المرجوحة محمودٌ حسنٌ»[1]، وقد اتفقت الشرائع على تحريم الدماء، والأعراض، والأموال، وعلى تحصيل الأفضل فالأفضل من الأقوال والأعمال.

وقد أجمعت الشرائع السماوية على جملة كبيرة من القيم والمبادئ الإنسانية، من أهمها: حفظ النفس البشرية، وحرمة الاعتداء عليها، حيث يقول تعالى: ﴿أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾[2].

ومن القيم التي أجمعت عليها الشرائع السماوية كلها: العدل، والتسامح، والوفاء بالعهد، وأداء الأمانة، والصدق في الأقوال والأفعال، وبر الوالدين، وحرمة مال اليتيم، ومراعاة حق الجوار، والكلمة الطيبة، وذلك لأن مصدر التشريع السماوي واحد، ولهذا قال نبينا ﷺ: «الْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَّاتٍ، أُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ»[3].

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام ١/ ٥، ط الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٩١م.
(٢) [سورة المائدة، الآية ٣٢].
(٣) مسند أحمد، ١٥/ ١٥٣، حديث رقم ٩٢٧٠.

وأروني أي شريعة من الشـــرائع أباحـــت قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، أو أباحت عقوق الوالدين، أو أكل السحت، أو أكل مال اليتيم، أو أكل حق العامل أو الأجير.

وأروني أي شريعة أباحت الكذب، أو الغدر، أو الخيانة، أو خُلف العهد، أو مقابلة الحســنة بالسيئة؛ بل على العكس فإن جميع الشرائع السماوية قد اتفقت وأجمعت على هذه القيم الإنســانية السامية، من خرج عليها فإنه لم يخرج على مقتضى الأديان فحســب، وإنما يخرج على مقتضى الإنسانية وينسلخ من آدميته ومن الفطرة السليمة التي فطر الله الناس عليها.

ولهذا قال ابن عباس ﷺ عن قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ ۚ وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُوا۟ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى

مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾[1]، «هذه آيات محكمات لم ينسخهن شيء من جميع الكتب، وهي محرمات على بني آدم جميعًا، وهن أم الكتاب[2]، من عمل بهن دخل الجنة، ومن تركهن دخل النار»[3].

فالدين والدولة لا يتناقضان؛ بل يرسخان معًا أسس المواطنة المتكافئة في الحقوق والواجبات، وأن نعمل معًا لخير بلدنا وخير الناس أجمعين، وأن نحب الخير لغيرنا كما نحبه لأنفسنا، الأديان رحمة، الأديان سماحة، الأديان إنسانية، الأديان عطاء.

الدين والدولة يتطلبان منا جميعًا التكافل المجتمعي، وأن لا يكون بيننا جائع ولا محروم، ولا عارٍ ولا مشرد ولا محتاج، الدين والدولة يدفعان إلى العمل والإنتاج والتميز والإتقان، ويطاردان البطالة والكسل، والإرهاب والإهمال، والفساد والإفساد، والتدمير والتخريب، وإثارة القلاقل والفتن والعمالة والخيانة.

(١) [سورة الأنعام، الآيات ١٥١- ١٥٣].
(٢) أي: أصله وأساسه.
(٣) تفسير البغوي "معالم التنزيل"، ٢ / ١٤٢، ط دار المعرفة، لبنان .

المقاصد العامة والأحكام الفرعية

هناك من يقفون عند ظواهر النصوص لا يتجاوزون الظاهر الحرفي لها إلى فهم مقاصدها ومراميها، أو إدراك ما تحمله تلك المقاصد السامية من وُجُوه الحكمة واليسر والسعة، فضلًا عن عدم فهمهم للمقاصد العامة للشرع الحنيف، فيحملون الناس على العنت والمشقة، إما جهلًا وسوء فهم، وإما إخراجًا للنصوص عن سياقها عن قصد وسوء طوية.

وقد أكد العلماء والفقهاء والأصوليون على أهمية فهم المقاصد العامة للتشريع، فهي الميزان الدقيق الذي تنضبط به الفتوى، وتستقيم به أمور الخلق، وتتحقق به مصالح البلاد والعباد، فالأحكام في جملتها بنيت على جلب المصلحة أو درء المفسدة أو عليهما معًا، يقول الإمام الشاطبي ﷺ: «بالاستقراء وجدنا الشارع قاصدًا لمصالح العباد، والأحكام العادية تدور عليها حيثما دارت، فترى

الشيء الواحد يُمنَع في حال لا تكون فيه مصلحة، فإذا كان فيه مصلحة جاز»[1].

وكثير من الأحكام الجزئية الفرعية لا يمكن الحكم فيها إلا من خلال فهم المقاصد العامة للتشريع، وفي ضوء فهم القواعد الأصولية وقواعد الفقه الكلية.

وقد اجتهد علماؤنا وفقهاؤنا العظام في تقرير عدد من المبادئ والمقاصد العامة في صورة قواعد كلية وأخرى فرعية على نحو قولهم: «الأمور بمقاصدها»، و «لا ضرر ولا ضرار»، و«الضرر يُزال»، و«الضرر لا يزال بضرر أكبر منه»، و«يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام»، و«درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة»، و«لا تُدفع المفسدة اليسيرة بضياع المصلحة الكبيرة»، و«المشقة تجلب التيسير»، و «لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان»، و«الأصل في المنافع الإباحة والأصل في المضار التحريم»، و«الضرورات تبيح المحظورات»، و«ما أُبيح للضرورة يقدر بقدرها»، و«العادة محكّمة»، و«المعروف عرفًا كالمشروط شرطًا»، و«المنكر لا يُزال بمنكر أعظم منه»، و«اليقين لا يزال بالشك»، وأن كل مسألة خرجت عن

(١) الموافقات لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت: ٧٩٠هـ) ٣/ ٥٢٠، ط دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث؛ فليست من الشـــريعة في شيء، فلا يكفي لمن يتصدى لقضايا العلم الشرعي أن يكون ملمًّا ببعض القواعــد دون بعض، ولا أن يكون مجرد حافظ للقواعد غير فاهم لمعانيها ومراميهــا ولا مدرك لدقائقها، فيقف عند قولهم: «الضرر يزال»، دون أن يدرك أن الضرر لا يُزال بضرر مثله أو أكبر منه، وأن الضرر الخاص يُتحمل لدفع الضرر العام، أو يقف عند حدود قولهم: «درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة»، دون أن يدرك أن درء المفســدة اليسيرة لا يدفع بتضييع المصلحة الكبيرة، وأنه إذا تعارضت مفسدتان دُفعت الأشــد بالأخف، بل عليه أن يسبر أغوار هذه القواعــد بما يمكنه من الحكم الدقيق على الأمور، علمًا بأن المقاصد العامة قائمة على مراعاة مصالح البلاد والعباد، متمثلــة في الكليات الســت، وهي الحفاظ عــلى: الدين، والوطن، والنفس، والمــال، والعقل، والعرض والشرف، فحيث تكون مصلحة البلاد والعباد فثمة شرع الله ﷻ، قال تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[1].

(١) [سورة الروم، الآية ٣٠].

عقد المـواطنـة

لا شــك أن كثيرًا من المشــكلات العصرية وحالات الشقاق التي تصل إلى حد الاحتراب والاقتتال المجتمعي أو الدولي أحيانًــا يمكن أن يُحَلّ الكثير منهــا بإقرار مبدأ المواطنة المتكافئة، وترسيخ فقه المواطنة بديلًا لفقه الأقلية والأكثرية، فمصطلح الأقلية والأكثرية يشعرك ابتداء بأن هناك فريقين، أحدهما قوي، والآخر ضعيف ولو بالمقياس العددي، أما مبدأ المواطنة المتكافئة فتذوب فيه العصبيات الدينيــة والعرقيــة والطائفية والمذهبية والقبلية، وســائر العصبيات الخاطئة المدمرة.

كما أن المواطنة الحقيقية تعني حُسْــن الولاء والانتماء للوطن، والحرص على أمن الدولة الوطنية، واستقرارها، وتقدمها، ونهضتها، ورقيها، وتعني الدولة الوطنية احترام عقــد المواطنة بين الشــخص والدولة، وتعنــي الالتزام الكامل بالحقــوق والواجبات المتكافئة بــين أبناء الوطن

جميعًا دون أي تفرقة على أســاس الدين أو اللون أو العرق أو الجنس أو اللغة.

وأن مشروعيــة الدولة الوطنية أمر غــير قابل للجدل أو التشــكيك؛ بل هو أصل راســخ لا غنى عنه في واقعنا المعاصر، حتى أكد بعــض العلماء والمفكرين أن الدفاع عن الأوطان مقدم في بعض الأحيــان على الدفاع عن الأديان؛ لأن الدين لا بُــدَّ له من وطن يحمله ويحميــه، وإلا لما قرر الفقهــاء أن العــدو إذا دخل بلدًا من بلاد المســلمين صار الجهــاد ودفــع العدو فرض عين على أهل هذا البلد، رجالهم ونسائهم، كبيرهم وصغيرهم، قويهم وضعيفهم، مسلحهم وأعزلهم، كلٌّ وفق اســتطاعته ومكنته، حتى لو فنوا جميعًا، ولو لم يكن الدفاع عن الديار مقصدًا من أهم مقاصد الشرع لكان لهم أن يتركوا الأوطان وأن ينجوا بأنفسهم وبدينهم.

ونؤكــد أن الوعــي بالوطن والتحديــات التي تواجه الدولــة الوطنية يقتــضي الإحاطة والإلمام بــما يحاك له من مؤامرات تســتهدف إنهاك الدولة، وبخطــورة الإرهابيين والعمــلاء والخونــة، والعمل عــلى تخليــص الوطن من شرورهم وآثامهم.

وأن العمل على تقوية شوكة الدولة الوطنية وترسيخ دعائمها مطلب شرعي ووطني، وأن كل من يعمل على تقويض بنيان الدولة، أو تعطيل مسيرتها، أو تدمير بناها التحتية، أو ترويع الآمنين بها، إنما هو مجرم في حق دينه ووطنه معًا.

على أن المواطنة ليست مِنَّة ولا فضلًا من أحدٍ على أحدٍ، إنما هي حق، بل التزامات وحقوق متكافئة ومتساوية، فكل حق يقابله واجب، ولا شك أن مبدأ الحق والواجب أو الحق مقابل الواجب أحد أهم المبادئ العادلة التي تسهم في إصلاح المجتمع، سواء أكانت في الحقوق والواجبات المتبادلة بين الآباء والأبناء، أم بين الأزواج، أم بين الجيران، أم بين الأصدقاء، أم بين الشركاء في الوطن، أم بين المواطن والدولة، أم بين العمال وأرباب العمل، أم بين المعلم والمتعلم.

فما أحوجنا إلى ترسيخ مبدأ الحق مقابل الواجب في كل مجالات حياتنا وعلاقاتنا، إذ لا يمكن للحياة ولا العلاقات أن تستقيم من جانب واحد، فيكون أحد الشقين معتدلًا، والآخر مائلًا، إنما تستقيم الأمور باستواء الجانبين معًا، والوفاء بالحقوق والواجبات معًا، نؤدي الذي علينا حتى يبارك الله ﷻ في الذي لنا.

على أن فقه المواطنة يقتضي إعلاء مبدأ الكفاءة، وإتاحة الفرص المتساوية بين المواطنين جميعًا دون تمييز بينهم، ففي مجـال العمل العـام والعمل المجتمعـي لا صراعات ولا إقصاءات على أساس الدين أو الجنس أو العرق، فالفرص متساوية والواجبات متكافئة.

ومـن أهم مـا يجـب أن نلفـت النظر إليـه هو دمج واسـتيعاب والعناية بكبار السـن وبـذوي الاحتياجات الخاصـة باعتبارهم مواطنين كاملي الحقـوق والواجبات، وعدم النظـر إلى أيٍّ من ذوي الاحتياجـات الخاصة نظرة تمييـز، ولهذا أطلقنا مـع المجلس القومي لشـئون الإعاقة مبـادرة «لا للتمييـز»، فالمجتمع بـكل أبنائـه بتكافلهم وتكاملهم وتعاونهم ومشاركتهم جميعًا في بنائه، وكون كل فرد من أفراده إضافة إيجابية لا رقـمًا مخصومًا من رصيده، فهو لهـم جميعًا وبهم جميعًـا، وبهذه الـروح تبنى الأوطان وتزدهر وتتقدم حتى تكون في مصاف الأمم الراقية المتقدمة وهو ما يجب أن نأخذ أنفسنا به حتى نصل بمصرنا العزيزة إلى المكانة التي تستحقها في مصاف الدول المتقدمة.

* * *

الآداب العامة

الأمم المتحضرة، والدول الراقية هي التي تجعل مراعاة الآداب العامة منهج حيـــاة، ولا تعد هذه الآداب من نافلة القول أو على هامش الحياة.

الآداب العامة لا تنفك من منظومة القيم والأخلاق والإنسانية من النظافة، والنظام، والمروءة، والشهامة، والنبل، واحترام الكبير، وإكرام المرأة، والشفقة بالصغير والضعيف، وذوي الهمم، والذوق الرفيع، قال الصحابة ﷺ يا رسول الله: «فَمَنْ أَحَبُّ عِبَادِ الله إِلَى الله؟ قَالَ: «أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا»[1].

ولا شـــك أن الحياء كخلق أحد أهـــم أعمدة الآداب العامة، حيث يقول نبينا ﷺ: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلاَمِ النُّبُوَّةِ، إِذَا لَمْ تَسْـــتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»[2]، ويقول ﷺ: «مَنْ

(١) المستدرك للحاكم، كِتَابُ الطِّبِّ، حديث رقم ٨٢١٤.
(٢) صحيح البخاري، كِتَابُ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ، بَابُ حَدِيثِ الغَارِ، حديث رقم ٣٤٨٤

سَأَلَ النَّاسَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ جَاءَ يَوْمَ القِيَامَةِ وَمَسْأَلَتُهُ فِي وَجْهِهِ خُمُوشٌ، أَوْ خُدُوشٌ، أَوْ كُدُوحٌ»[1][2]، ويقول الشاعر:

إذا قـل مـاء الوجـه قـل حياؤه

ولا خيـر فـي وجـه إذا قل ماؤه

حيـاءك فاحفظـه عليـك وإنمـا

يـدل علـى فعـل الكريـم حياؤه

ويقول عنترة:

يخبرك من شهد الـوقيعة أنني

أغشى الوغى وأعف عند المغنمِ

ويقول الإمام علي رضي الله عنه[3]:

لنقلُ الصـخر من قُلَلِ الجبـال

أَحَـبُّ إِلَـيَّ مِنْ مِنَـنِ الرِّجَـالِ

---

(١) قوله: (كدوح) بضمتين، أي: آثار قشر الجلد بنحو عود .

(٢) سنن الترمذي، أبواب الزكاة، بَابُ مَنْ تَحِلُّ لَهُ الزَّكَاةُ، حديث رقم ٦٥٠ .

(٣) ديوان علي بن أبي طالب (ت ٤٠هـ)، ص٣٤٠، ونزهة الأبصار بطرائف الأخبار والأشعار لعبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن درهم، (ت١٣٦٢هـ)، ص ٢٤٧، ط دار العباد، بيروت.

يَقُولُ النَّاسُ لي: في الكسْبِ عارٌ

فقلت: العار في ذل السؤال

ومن الآداب العامة: الحفاظ على الطرقات والأماكن العامة وعدم الظهور فيها بما لا يليق، وتركها أفضل مما كانت، والإسهام في نظافتها وتجميلها، وكذلك أفنية المنازل ومداخلها وأسطحها، يقول نبينا ﷺ: «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ - أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ - شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ»(١).

ومن الآداب العامة: تخير الكلمة في مخاطبة الناس، بحيث تكون بالتي هي أحسن، يقول الحق سبحانه: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾(٢).

ومن الآداب العامة: عدم استخدام ما يخص أي شخص دون إذن ولو كان ذلك شيئًا يسيرًا من قلم ومناشف ومسبحة ونحو ذلك.

(١) صحيح مسلم، كِتَابُ الإِيمَانِ، بَابُ شُعَبِ الإِيمَانِ، حديث رقم ٣٥.
(٢) [سورة البقرة، الآية ٨٣].

ومن الآداب العامة: احترام الخصوصيات، وعدم تدخل الإنسان فيما لا يعنيه، حيث يقول نبينا ﷺ: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ»[1]، وقد قالوا: من تدخل فيما لا يعنيه سمع ما لا يرضيه.

ومن الآداب العامة: أيضًا عدم الحديث في شيء دون علم أو دراية حتى لا يجعل الإنسان نفسه مجالًا للنكتة أو التندر أو السخرية.

ومن الآداب العامة: مراعاة الذوق العام في الحركة واللباس، والحفاظ على آداب الطعام والشراب والنوم، والتحلِّي بكل مقومات المروءة والشهامة والنبل، فعن عبدِ الله بنِ بُسْر رضي الله عنه، قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا أتى بابَ قومٍ لم يستقبلِ البابَ مِن تِلقاءِ وجهِه، ولكن مِن رُكْنه الأيمنِ أو الأيسرِ، ويقول: «السلامُ عليكم، السلامُ عليكم»[2].

ومن الآداب العامة: إعانة الضعيف والأخذ بيده، فعَنْ أَبِي سَلَّامٍ، قَالَ أَبُو ذَرٍّ رضي الله عنه: عَلَى كُلِّ نَفْسٍ فِي كُلِّ

(١) سنن الترمذي، أَبْوَابُ الزُّهْدِ، بَابٌ فِيمَنْ تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ يُضْحِكُ بِهَا النَّاسَ، حديث رقم ٢٣١٧.
(٢) سنن أبي داود، أبواب النوم، باب كم مرة يُسلِّم الرجل في الاستئذان؟، حديث رقم ٥١٨٦.

يَـوْمٍ طَلَعَـتْ فِيـهِ الشَّـمْسُ صَدَقَـةٌ مِنْـهُ عَـلَى نَفْسِـهِ، قُلْتُ: يَـا رَسُـولَ الله، مِـنْ أَيْـنَ أَتَصَـدَّقُ وَلَيْسَ لَنَـا أَمْـوَالٌ؟ قَالَ: «لِأَنَّ مِـنْ أَبْـوَابِ الصَّدَقَةِ التَّكْبِـيرَ، وَسُـبْحَانَ الله، وَالْحَمْدُ لله، وَلَا إِلَهَ إِلَّا الله، وَأَسْـتَغْفِرُ الله، وَتَأْمُـرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَتَنْهى عَـنِ الْمُنْكَـرِ، وَتَعْـزِلُ الشَّـوْكَةَ عَـنْ طَرِيـقِ النَّـاسِ وَالْعَظْمَ وَالْحَجَـرَ، وَتَهْـدِي الْأَعْمَـى، وَتُسْـمِعُ الْأَصَـمَّ وَالْأَبْكَـمَ حَتَّـى يَفْقَـهَ، وَتُـدِلُّ الْمُسْـتَدِلَّ عَـلَى حَاجَـةٍ لَـهُ قَـدْ عَلِمْـتَ مَكَانَهَـا، وَتَسْـعَى بِشِـدَّةِ سَـاقَيْكَ إِلَى اللَّهْفَـانِ الْمُسْـتَغِيثِ، وَتَرْفَـعُ بِشِـدَّةِ ذِرَاعَيْكَ مَـعَ الضَّعِيفِ، كُلُّ ذَلِـكَ مِنْ أَبْوَابِ الصَّدَقَـةِ مِنْـكَ عَـلَى نَفْسِـكَ، وَلَـكَ فِي جِمَاعِـكَ زَوْجَتَـكَ أَجْـرٌ»، قَـالَ أَبُـو ذَرٍّ: كَيْفَ يَكُـونُ لِي أَجْرٌ فِي شَـهْوَتِي؟ فَقَالَ رَسُـولُ الله ﷺ: «أَرَأَيْتَ لَـوْ كَانَ لَكَ وَلَدٌ فَـأَدْرَكَ وَرَجَوْتَ خَـيْرَهُ فَـمَاتَ، أَكُنْتَ تَحْتَسِـبُ بِهِ؟ قُلْـتُ: نَعَمْ. قَـالَ: «فَأَنْتَ خَلَقْتَـهُ؟» قَـالَ: بَـلِ الله خَلَقَـهُ، قَالَ: فَأَنْـتَ هَدَيْتَـهُ؟، قَالَ: بَـلِ الله هَـدَاهُ، قَـالَ: «فَأَنْـتَ تَرْزُقُـهُ؟»، قَـالَ: بَـلِ الله كَانَ يَرْزُقُـهُ، قَـالَ: كَذَلِـكَ فَضَعْهُ فِي حَلَالِـهِ وَجَنِّبْهُ حَرَامَـهُ، فَإِنْ شَـاءَ الله أَحْيَـاهُ، وَإِنْ شَـاءَ أَمَاتَـهُ، وَلَـكَ أَجْرٌ»[1].

(١) مسند أحمد، ٣٥/ ٣٨٣، حديث رقم ٢١٤٨٤.

السلام الذي نبحث عنه

السلام يعني الأمان، وهو نعمة من أجلِّ نعم الله التي امتن بها ﷻ على خلقه، حيث يقول سبحانه: ﴿ ٱلَّذِىٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۢ ﴾[1]، ويقول الله تعالى: ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا قَرۡيَةٗ كَانَتۡ ءَامِنَةٗ مُّطۡمَئِنَّةٗ يَأۡتِيهَا رِزۡقُهَا رَغَدٗا مِّن كُلِّ مَكَانٖ فَكَفَرَتۡ بِأَنۡعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلۡجُوعِ وَٱلۡخَوۡفِ بِمَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ ﴾[2]، ويقول نبينا ﷺ: «مَنْ أَصْبَحَ آمِنًا فِي سِرْبِهِ، مُعَافًى فِي جَسَدِهِ، عِنْدَهُ طَعَامُ يَوْمِهِ، فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا»[3].

والأمن كالصحة، فكما أن الصحة تاج على رءوس الأصحاء لا يعلم قدره إلا من فقد صحته أو جانبًا منها،

(١) [سورة قريش، الآية ٤].

(٢) [سورة النحل، الآية ١١٢].

(٣) سنن الترمذي، أبواب الزهد، بَابٌ فِي التَّوَكُّلِ عَلَى الله، حديث رقم ٢٣٤٦، والأدب المفرد للبخاري، بَابُ مَنْ أَصْبَحَ آمِنًا فِي سِرْبِهِ، حديث رقم ٣٠٠ . واللفظ من الأدب المفرد.

فإن أمن الإنسان في وطنه على نفسه وماله وعرضه تاج على رءوس الوطنيين الشرفاء لا يستشـــعر عظمته إلا من ابتلوا بالخوف والتشـــرد داخل أوطانهـــم أو خارجها، فلا حياة حقيقية بلا وطن، ولا وطن بلا أمن، نســـأل الله الســـلامة، وأن يحفظ لنا أمننا وأوطاننا ودماءنا وأعراضنا وأموالنا.

فالأمن والأمان والسلم والسلام غاية كل نبيل وشريف، وتحقيق السلام مطلب ديني ووطني وغاية إنسانية مشتركة، فألفاظ: السلم، والسلام، والسلامة، والإسلام، كلها تنبع من جذر لغوي واحد هو "سلم"[1]، وأهم ما يميز هذا الجذر اللغوي دلالته على معاني السلم والمسالمة، وفي هذا السياق يأتي حديث نبينا ﷺ: «المُسْلِمُ مَن سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِن لِسانِهِ ويَدِهِ»[2]، وفي رواية: «المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ النَّاسُ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ»[3]، وهو ما يعني انتفاء وقوع أي أذى منه لأي إنسان على ظهر البسيطة، ذلك لأن الأذى إما أن يكون قولًا، وإما أن يكون فعلًا، واللسان رمز للقول، واليد رمز للفعل: كتابةً أو رسمًا أو ضربًا أو نحو ذلك، وإذا انتفي وقوع الأذى قولًا

(١) ينظر: لسان العرب والمصباح المنير مادة: سلم .
(٢) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، بَاب المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، حديث رقم ١٠ .
(٣) مسند أحمد، ١١/ ٦٥٨، حديث رقم ٧٠٨٦ .

أو فعلًا انتفي وقوعه مطلقًا، وهكذا يكون المسلم مفتاحًا لكل خير مغلاقًا لكل أذى أو شر، سلمًا مع الكون كله، مع البشر والحجر والشجر، مع الإنسان والحيوان والجماد، فديننا دين السلام، وربنا ﷻ هو السلام، ومنه السلام، وهو الملك القدوس السلام، ونبينا ﷺ هو نبي السلام الذي أمرنا بإفشاء السلام وجعله ثقافة أمة، حيث يقول ﷺ: «لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَوَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ»[1]، ويقول ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَفْشُوا السَّلَامَ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ، وَصِلُوا الْأَرْحَامَ، وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ، وَالنَّاسُ نِيَامٌ، تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ»[2]، وتحيتنا في الإسلام هي السلام، والجنة هي دار السلام، وتحية أهل الجنة في الجنة سلام، وتحية الملائكة لهم فيها سلام، وفي الحديث عن ليلة القدر يقول الحق سبحانه: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾[3]، ولم يقل: هي سلام، فجعل السلام عمدة وأصلًا تدور عليه حركة الكون والحياة،

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، بَابُ بَيَانِ أَنَّهُ لاَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلاَّ الْمُؤْمِنُونَ، وَأَنَّ مَحَبَّةَ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَأَنَّ إِفْشَاءَ السَّلَامِ سَبَبًا لِحُصُولِهَا، حديث رقم ٥٤ .

(٢) سنن ابن ماجه، كتاب الأطعمة، بَابُ إِطْعَامِ الطَّعَامِ، حديث رقم٣٢٥١.

(٣) [سورة القدر، الآية ٥].

ونهانا ديننا الحنيف أن نسيء الظن بمن ألقى إلينا السلام، فقال سبحانه: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾[1]؛ بل نهانا أن نقبض أيدينا عمن مد يده وبسطها لنا بالسلام، فقال ﷻ: ﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾[2].

غير أن السلام الذي ننشده ونبحث عنه هو السلام العادل، سلام الأقوياء الشجعان الذي له درع وسيف وقوة تحفظه وتحميه، فقراءة السياق القرآني تؤكد أن السلام لا يتحقق إلا للأقوياء، فقبل قوله تعالى: ﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ جاء قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾[3]، و ﴿مَّا﴾ هنا هي ما الغائية وليست الابتدائية، والمعنى هنا أقصى ما تستطيعون من إعداد، وإذا كان نبينا ﷺ قد قال: «أَلَا إِنَّ القُوَّةَ الرَّمْيُ»[4]، وكان الرمي في سياق عصره ﷺ رميًا بالنبال

(١) [سورة النساء، الآية ٩٤].
(٢) [سورة الأنفال، الآية ٦١].
(٣) [سورة الأنفال، الآية ٦٠].
(٤) صحيح مسلم، كِتَابُ الإِمَارَةِ، بَابُ فَضْلِ الرَّمْيِ وَالحَثِّ عَلَيْهِ، وَذَمِّ مَنْ عَلِمَهُ ثُمَّ نَسِيَهُ، حديث رقم ١٩١٧.

والسهام، فإنه قد أضحى في عصرنا الحاضر رميًا بالراجمات والقاذفات وعابرات القارات والمُسيرات، مما يُحتم علينا الأخذ ببناء قوة عصرية حديثة تحمي ولا تبغي، فقوة الردع أهم من مواجهة الحرب، فالدول التي تمتلك القوة تحقق ردعًا قد لا يُدخلها حربًا أصلًا، ما دام هدفها هو السلام وحماية أمنها لا البغي ولا العدوان على غيرها، وما دامت قوتها قوة رشيدة تحمي ولا تبغي، ثم بعد ذلك كله تأتي آية السلام لتؤكد أن السلام الحقيقي هو السلام القائم على العدل، والذي له قوة تحميه، فيقول الله ﷻ: ﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾[1].

والسلام هو البديل الحقيقي للحرب ولظلم الإنسان لأخيه الإنسان سواء أكان ظلمًا مباشرًا أم غير مباشر، بقصد أو بدون قصد، فالسلام لا يعني فقط عدم المواجهة في الحروب التقليدية، والسلام الإنساني الذي ننشده أوسع من ذلك بكثير، فاحتكار بعض الدول للدواء مثلًا في أزمة كورونا أو للغذاء لمن يحتاج إليه ظلم فادح، وعدم احترام

(١) [سورة الأنفال، الآية ٦١].

بعض الدول لاتفاقيات المناخ غير عابئة بتأثيرات التغيرات المناخية على الـدول المعرضة لمخاطر هـذه التغيرات ظلم فادح من الإنسان لأخيه الإنسان ولأبناء هذه الدول.

ونؤكـد أن السـلام لا يصنعـه ولايملكـه الجبناء ولا الضعفـاء، إنما يحمل السـلام ويصنعه الأقوياء، فشـجاعة السـلام لا تقل أبدًا عن شـجاعة الحرب، وهو ما نبعث به رسـالة واضحة لكل عقلاء العالم، نقول لهم: تعالوا لنعالج معًـا تداعيات انتشـار فيروس كورونا والتأثيرات السـلبية للتغيرات المناخيـة، ونجعل من مبادرات السـلام الحقيقية بديلًا لظلم الإنسـان لأخيه الإنسـان بقصد أو بغير قصد، تعالوا معًا لكلمة سواء لننبذ كل مؤججات الحرب والاقتتال ونُحل محلها أُطر التعاون والتفاهم والتكامل والسلام.

* * *

التطرف الحاد والمضاد

التطرف تطرف على أية حال، حادًّا كان أو مضادًّا، غلوًّا كان أو تفريطًا، فهو الذهاب إلى الطرف بعيدًا عن الوسط، وقد قال الإمام الأوزاعي رحمه الله: «ما من أمْرٍ أمَرَ الله به إلّا عارض الشّيطان فيه بخصلتين ولا يبالي أيّهما أصاب: الغلوّ أو التّقصير»[1].

ديننا السمح الحنيف قائم على الوسطية والاعتدال في أسمى معانيها، في كل شيء حتى مجال العبادات، فلما رأى نبينا ﷺ حبلًا مشدودًا في المسجد بين ساريتين[2] سأل ﷺ: «ما هذا؟ قالوا: حبل لزينبَ تُصلِّي فإذا كسِلَتْ أو فتَرَتْ أمسكت به، قال: (حُلُّوه) ثمَّ قال: لِيُصَلِّ أحدُكم نشاطَه فإذا كسِل أو فتَرَ فليقعُدْ»[3]، ولما رأى ﷺ سيدنا سعد بن

(١) أي: عمودين من أعمدة المسجد.
(٢) المقاصد الحسنة للسخاوي، ص ٣٣٢، ط دار الكتاب العربي.
(٣) صحيح البخاري، كتاب التهجد، بَابُ فَضْلِ الطُّهُورِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، حديث رقم ١١٥٠.

أبي وقاص ﷺ يتوضأ فيسرف في استخدام الماء، فَقَالَ: «مَا هَذَا السَّرَفُ يَا سَعْدُ؟ قَالَ: أَفِي الْوُضُوءِ سَرَفٌ؟، قَالَ: نَعَمْ، وَإِنْ كُنْتَ عَلَى نَهْرٍ جَارٍ»[1].

وحتى الإنفاق سواء أكان إنفاقًا على النفس أم على الغير تحت أي مسمى، فالوسطية مطلب راسخ، حيث يقول الحق سبحانه في كتابه العزيز: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا﴾[2]، ويقول سبحانه: ﴿وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ فَتَقۡعُدَ مَلُومٗا مَّحۡسُورٗا﴾[3].

وقد أكد القرآن الكريم على الوسطية في كل أبعادها، حيث يقول الحق سبحانه: ﴿وَلَا تَجۡهَرۡ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتۡ بِهَا وَٱبۡتَغِ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلٗا﴾[4]، ويقول تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٞ لَّا فَارِضٞ وَلَا بِكۡرٌ عَوَانُۢ بَيۡنَ ذَٰلِكَۖ فَٱفۡعَلُواْ مَا تُؤۡمَرُونَ﴾[5]، ويقول الحكماء: لا تكن رطبًا فتعسر ولا

(١) مسند أحمد، ١١/ ٦٣٦، حديث رقم ٧٠٦٥ .
(٢) [سورة الفرقان، الآية ٦٧] .
(٣) [سورة الإسراء، الآية ٢٩] .
(٤) [سورة الإسراء، الآية ١١٠].
(٥) [سورة البقرة، الآية ٦٨] .

يابسًا فتكسر، فالرسالات السماوية جميعها أنزلت رحمة للناس، حيث يقول الحق سبحانه: ﴿طه ۝١ مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ﴾ [1]، ويقول نبينا ﷺ: «تَرَكْتُ فِيكُمْ شَيْئَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُمَا: كِتَابَ اللهِ وَسُنَّتِي» [2].

الأديان يسر، وسماحة، وتراحم، وتعاون، وتكافل، فحيث تكون مصالح البلاد والعباد فتلك مقاصد الأديان العامة.

غير أن البشرية بصفة عامة قد ابتليت بتطرفين متناقضين في حدية بالغة، الأول يقتل ويخرب ويدمر ويسفك الدماء باسم الأديان وتحت رايتها، محرفًا النصوص ومُخْرِجًا لها عن سياقها، والأديان براء من كل ذلك، والآخر يذهب إلى أقصى الطرف الآخر تفريطًا أو انحلالًا، فالتطرف منبوذ ومرفوض على كل حال، سواء أكان غلوًّا وإفراطًا وتشددًا على نحو ما شهدنا ونشهد من إجرام الجماعات المتطرفة المتاجرة بالدين، أم كان تفريطًا وانحلالًا وخروجًا على جادة القيم والأخلاق أو هدمًا للثوابت.

(١) [سورة طه، الآيتان ١، ٢].
(٢) المستدرك للحاكم، كِتَابُ الْعِلْمِ، حديث رقم ٣١٩.

فخطر التفريط كخطر الإفراط، حيث يقول الحق سبحانه: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنۢ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ۚ وَلَعَذَابُ ٱلْءَاخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰٓ﴾[1]، وليس المقصود بالضنك هنا الفقر، إنما حياة الكدر التي لا هناء فيها[2]، ولطالما حدثنا القرآن الكريم عن الأمم والقرى التي كفرت بأنعم الله ﷻ، وكذبت رسله، وسلكت طريق الانحراف والشذوذ - كفعل قرى قوم لوط- فلما أسرفت في شذوذها كانت العاقبة: ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ ﴿٨٢﴾ مُّسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ ۖ وَمَا هِىَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾[3].

* * *

(١) [سورة طه، الآيات ١٢٤- ١٢٧].
(٢) تفسير ابن كثير، تفسير سورة طه، ٥ / ٢٨٣ بتصرف.
(٣) [سورة هود، الآيتان ٨٢، ٨٣].

فقـه الدعـوة (١)

الدعـوة علـم وفـن وخـبرة ودربـة، لا يكتفـى فيهـا بمجـرد التحصيل العلمـي، إنما تحتاج إلى مقومـات عديدة، لا شـك أن في مقدمتهـا إخـلاص النيـة فيهـا لله ﷻ، حيـث يقـول الحـق ﷻ: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾[1]، فـلا يتاجـر الداعـي بدعوتـه، ولا يجعلهـا مطيـة إلى الدنيـا.

فالأنبيـاء جميعًـا قـد أكـدوا عـلى عـدم طلـب الأجـر عـلى دعوتهـم إلى الله ﷻ، حيـث يقـول الحـق سـبحانه عـلى لسـان سـيدنا نـوح عليه السلام: ﴿وَيَٰقَوْمِ لَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مَالًا ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ ۚ وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ۚ إِنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ وَلَٰكِنِّىٓ أَرَىٰكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ﴾[2]،

(١) [سورة فصلت، الآية ٣٣].
(٢) [سورة هود، الآية ٢٩].

وهو عين ما جاء على لسان سيدنا هود عليه السلام: ﴿وَمَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٍۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[1]، وعلى لسان سيدنا صالح عليه السلام: ﴿وَمَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٍۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[2]، وعلى لسان سيدنا لوط عليه السلام: ﴿وَمَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٍۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[3]، وعلى لسان سيدنا شعيب عليه السلام: ﴿وَمَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٍۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[4]، ويقول الحق سبحانه وتعالى على لسان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم: ﴿قُلۡ مَا سَأَلۡتُكُم مِّنۡ أَجۡرٖ فَهُوَ لَكُمۡۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٞ﴾[5].

ومن أهم عوامل نجاح الدعوة مراعاة حال المدعو وثقافته ومدى قدرته على الفهم واستيعاب ما يلقى إليه، وكان سيدنا علي رضي الله عنه يقول: «حَدِّثُوا النَّاسَ، بِمَا

(١) [سورة الشعراء، الآية ١٢٧].
(٢) [سورة الشعراء، الآية ١٤٥].
(٣) [سورة الشعراء، الآية ١٦٤].
(٤) [سورة الشعراء، الآية ١٨٠].
(٥) [سورة سبأ، الآية ٤٧].

يَعْرِفُونَ أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ، اللهُ وَرَسُولُهُ؟»[1]، لأنك إذا خاطبت إنسانًا بما لا يستوعب، ربما قال لك: لا أصدق ذلك.

ومنها مراعاة ظروف البيئة المحيطة وعادات الناس وتقاليدهم وظروف زمانهم ومكانهم، وهو ما أكد عليه أهل العلم من أن الفتوى قد تتغير بتغير الزمان أو المكان أو الأحوال، وأن ما كان راجحًا في عصر قد يصبح مرجوحًا في عصر آخر، وما كان مرجوحًا قد يصبح راجحًا إذا تغيرت الظروف والأحوال أو البيئات، وعلى العالم والواعظ والمجتهد والمفتي مراعاة كل ذلك.

ومن أهم ما ينبغي أن يراعيه الداعي إلى الله ﷻ سد ذرائع المتربصين بالدعوة والدعاة، وذلك بانتقاء الألفاظ واختيار الكلمات، والنأي بالخطاب الدعوي عن كل ما هو مُلبس من العبارات أو الألفاظ التي تحتمل كثيرًا من الوُجُوه والتأويلات، حتى لا يترك للمتربصين فرصة يُؤتون من قبلها.

(١) صحيح البخاري، كِتَابُ العِلْمِ، بَابُ مَنْ خَصَّ بِالعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ كَرَاهِيَةَ أَنْ لَا يَفْهَمُوا، حديث رقم ١٢٧.

كما أنه لا بُدَّ من التفرقة بوضوح شديد بين ما هو جائز وما هو واقع، وما يمكن أن يطرح مما هو جائز وما لا ينبغي طرحه للعامة على أقل تقدير، فليس كل مباح مستساغ لدى جميع الخلق وفي جميع البيئات، فينبغي مراعاة تغير الزمان والمكان في ذلك بفطنة وحنكة وذكاء، يراعي الداعي فيه حالة الرقي والتقدم والمدنية المتسارعة في عالم اليوم، وكل ما يتصل بذلك من عوامل الحضارة والتطور الإنساني وما تقتضيه النظم البروتوكولية الحديثة والعصرية.

* * *

فقـه الدعـوة (٢)

التفقه في دين الله ﷻ وحســن فهمه منة ونعمة عظيمة، حيــث يقولُ نبينا ﷺ: «مَن يُرِدِ الله به خَيْرًا يُفَقِّهْهُ في الدِّينِ، وإنَّما أنا قاسِــمٌ والله يُعْطِي، ولَنْ تَزالَ هذِه الأُمَّةُ قائِمَةً علَى أمْرِ الله، لا يَضُرُّهُمْ مَن خالَفَهُمْ، حتَّى يَأْتِيَ أمْرُ الله»[١].

والدعوة إلى الله ﷻ تتطلب الحكمة البالغة، حيث يقول الحق ﷻ: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾[٢].

على أن هذه الحكمة والموعظة الحسنة تجعل موقف الداعي ممن يراه عاصيًا بمنزلة الطبيب وليس بمنزلة القاضي، ولا الجلَّاد، فدور العلماء هو البيان وليس الهداية ولا الحساب ولا المعاقبة، فالعقاب الدنيوي

(١) صحيح البخاري كِتَابُ العِلْمِ، بَابٌ مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، حديث رقم ٧١.
(٢) [سورة النحل، الآية ١٢٥].

سبيله القانون، والعقاب الأخروي أمره إلى الله ﷻ، حيث يقول نبينا ﷺ: «كانَ رجلانِ في بني إسرائيلَ مُتواخيَينِ، فكانَ أحدُهما يذنِبُ والآخَرُ مجتهِدٌ في العبادةِ، فكانَ لا يزالُ المُجتهِدُ يرى الآخرَ على الذَّنبِ فيقولُ: أقصِر، فوجدَهُ يومًا على ذنبٍ فقالَ لهُ: أقصِر، فقالَ: خلِّني وربِّي أبعثتَ عليَّ رقيبًا، فقالَ: واللهِ لا يغفرُ اللهُ لكَ أو لا يدخلُكَ اللهُ الجنَّةَ، فقبضَ أرواحَهما فاجتمعا عندَ ربِّ العالمينَ، فقالَ لهذا المُجتهِدِ: أكنتَ بي عالِمًا؟ أو كنتَ على ما في يدي قادِرًا؟ وقالَ للمذنبِ: اذهب فادخلِ الجنَّةَ برحمتي، وقالَ للآخرِ: اذهبوا بهِ إلى النَّارِ، قال أبو هريرة رضي الله عنه: والَّذي نفسي بيدِهِ لتكلَّمَ بكلمةٍ أوبقت دنياهُ آخرتَهُ»[1].

والدعوة تحتاج إلى بصر وبصيرة، حيث يقول الحق ﷻ على لسان نبينا محمد ﷺ: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾[2].

والبصيرة في الدعوة تتطلب الرفق بالمدعو كما علمنا نبينا ﷺ في دعوته التطبيقية، فعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ

(١) سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب النهي عن البغي، حديث رقم ٤٩٠١.
(٢) [سورة يوسف، الآية ١٠٨].

السُّلَمِيِّ، قَالَ: بَيْنَا أَنَا أُصَلِّي مَعَ رَسُولِ الله ﷺ، إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، فَقُلْتُ: يَرْحَمُكَ اللهُ فَرَمَانِي الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ، فَقُلْتُ: وَاثُكْلَ أُمِّيَاهْ، مَا شَأْنُكُمْ؟ تَنْظُرُونَ إِلَيَّ، فَجَعَلُوا يَضْرِبُونَ بِأَيْدِيهِمْ عَلَى أَفْخَاذِهِمْ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ يُصَمِّتُونَنِي لَكِنِّي سَكَتُّ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ الله ﷺ، فَبِأَبِي هُوَ وَأُمِّي، مَا رَأَيْتُ مُعَلِّمًا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ أَحْسَنَ تَعْلِيمًا مِنْهُ، فَوَالله، مَا كَهَرَنِي وَلَا ضَرَبَنِي وَلَا شَتَمَنِي، قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ»[1].

غير أن هناك أناسًا لا علم لهم ولا فقه، ولا هُمْ من المجتهدين ولا حتى من أهل الاختصاص أو دارسي العلوم الشرعية من مظانها المعتبرة نصَّبُوا أنفسهم قُضاة أو جلَّادين، فأسرعوا في رمي المجتمع بالتبديع، ثم التجهيل، فالتكفير، حتى وصل الأمر بغلاتهم إلى التفجير واستباحة الدماء؛ مما يتطلب حركة سريعة وقوية وغير هيّابة لمواجهة الجمود

(١) صحيح مسلم، كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابُ تَحْرِيمِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَنَسْخِ مَا كَانَ مِنْ إِبَاحَتِهِ، حديث رقم ٥٣٧.

والفكر المتطرف معًا، حتى نخلِّص المجتمع والإنسانية من خطر التطرف الفكري وما يتبعه من الإرهاب، وسفك الدماء، وترويع الآمنين، وهدم الأوطان، وتخريب العامر، فالله ﷻ لا يحب الفساد ولا المفسدين، حيث يقول الحق ﷻ: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾[1]، ويقول سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾[2]، فديننا دين البناء والتعمير، ودعوتنا يجب أن تكون كذلك، وأن تكون بالحكمة والموعظة الحسنة.

* * *

(١) [سورة البقرة، الآية ٢٠٥].
(٢) [سورة القصص، الآية ٧٧].

النص المقدس والفكر البشري

النص المقدس شيء والفكر البشري شيء آخر، ولا يجوز إنزال أحدهما منزلة الآخر، فإنزال المقدس منزلة الفكر البشري جناية على الدين وعلى النص المقدس، وإنزال اجتهادات العلماء والفقهاء والمفكرين والكتاب منزلة النص المقدس سبيل الجمود والتحجر والخروج عن طريق الجادة.

ومع أن عالمنا المعاصر يموج بثقافات متعددة، ما بين مدارس فكرية وعلمية وفلسفية كلها تثري حياتنا الواقعية، فإن من أصيبوا بالجمود الفكري يقفون عند مراحل محددة من الفكر البشري لا يتجاوزونها، وينحازون لكل قديم لمجرد قدمه فحسب، حتى في الفكر والأدب والإبداع، فهم يُؤْثرون كل قديم على كل حديث، على شاكلة ما رواه ابن قتيبة وغيره من أن أحد الشعراء أنشد الأصمعي أبياتًا، فقال له الأصمعي: إن هذا لهو الديباج الخسرواني؛ أي: الشعر

الجيد الذي يمتدح ويشـاد به، ثم استرسل الأصمعي: لمن تنشدني؛ فأجاب الشـاعر: بأنهما من شعره أنشدهما لليلته، وهنا غـيّر الأصمعي رأيه على الفور، قائلًا: إن أثر التكلف عليهـما لبيّن واضح[1]، ومـا ذاك إلا لعصبيته للقديم دون سواه، بغض النظر عن الجودة أو عدمها.

وهـو مـا تصدى لـه كثـير مـن علمائنـا كُتَّابًـا ومفكرين وفلاسـفة بالنقـد والتفنيـد، مؤكديـن أن الله ﷻ لم يؤثـر بالعلـم، ولا بالفقـه، ولا بالاجتهـاد، ولا بالشعـر، ولا بالإبـداع قومًـا دون قـوم، أو زمانًـا دون زمـان، أو مكانًـا دون مـكانٍ، ولـذا فإنهـم لا يقدمـون القديم لمجـرد قدمه، ولا يبخسـون الحديـث أو المعـاصر حقـه لمجـرد حداثتـه أو معاصرتـه، إنـما الميـزان عندهـم منطقـي موضوعـي، وهـو ألا ننظـر إلى مـن قـال وإنـما إلى مـا قـال، فالحكم على العمـل لا عـلى صاحبه، وعـلى النص لا عـلى القائل، وعلى الإبـداع لا على المبـدع، ولكل جوَّاد كبـوة، ولكل عالـم زلة، ولكل مبـدع سقطـة أو هفوة، والكمـال لله وحده، والعصمـة لأنبيائه ورسـله.

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص ٥٠ .

وفي المقابل ثمة فريق آخر أسرف في حداثته وإطلاق العنان للعقل البشري حتى ذهب إلى رفع القداسة عن المقدس، وإنزال النصوص المقدسة منزلة النصوص البشرية القابلة للنقد والتفنيد.

ويذهب البعض - وبخاصة في الجماعات المتطرفة - إلى إنزال شيوخهم وأمرائهم ومرشديهم منزلة القرآن الكريم أو أشد منزلة جهلًا وحمقًا، فأكثر شباب الجماعات المتطرفة يجعلون كلام مرشدهم فوق كل اعتبار، وهو المقدس الذي لا يرد، ولا مجال للتفكير أو إعمال العقل فيه، على أن أحدهم قد يجادلك في فهمك للنص القرآني إن تناقض مع شيء من كلام شيخه أو مما دُسَّ له عبر كتبهم ومحاضراتهم وتفسيراتهم وتأويلاتهم، ولا يسمح لك أن تناقضه أو تناقشه في كلام شيخه المقدس لديه، فقضية تأليه البشر، أو تقديسهم، أو رفعهم إلى درجة المهديين المنتظرين عند هؤلاء المتطرفين أمر في غاية الخطورة على التفكير المنطقي السليم.

على أننا نفرق - تفريقًا واضحًا لا لبس فيه - بين إنزال الناس منازلهم وإكرام العلماء وبين تقديس البشر، أو محاولة تقديسهم، أو إضفاء هالة من التقديس عليهم تُصَوِّرُ

نقــد كلامهم على أنه نقد للإســلام وطعن في فهم صحيح الكتاب والسنة، مع أن كل البــشر بعد المعصوم ﷺ يؤخذ منهــم ويرد عليهم في ضوء أدب الحــوار ومراعاة أصوله؛ ولذا نؤكد دائمًا أن مؤسســاتنا الدينية ليســت مؤسســات كهنوتيــة ولا ينبغي أن تكون أو تقــترب من ذلك، كما أنها ليست محاكم تفتيش، فمهمتها البيان لا الحساب.

إن الحاجــة ملحة إلى مزيــد من إعــمال العقل في فهم النص في ضوء معطيات الواقع والحفاظ على ثوابت الشرع الشريف، وإلى مزيد من الاهتمام بالأبعاد الثقافية المختلفة، والتوازن في حياتنا بين دراســة العلــوم التطبيقية والبحثية ودراســة علــوم النفس والاجتــماع والفلســفة والآداب والتاريخ والحضارة والعمــران، فالمجتمعات في حاجة إلى هذا وذلك، وإلى كل فكر إنســاني يفيد البشرية في شــئون دينها أو شئون دنياها.

* * *

فلسفــة الحكــم

فلســفة الحكم في الإســلام قائمة على مراعاة مصالح الناس، فحيــث تكون المصلحة فثمــة شرع الله ﷻ، فكل ما يحقق الأمــن والأمان والاســتقرار، ويعمل على عمارة الكون وسعادة البشر يتفق ومقاصد الأديان، وكل ما يؤدي إلى الظلم أو الفســاد أو التخلف لا علاقة له بالأديان، بل إنه متناقض كل التناقض مــع صحيح الأديان ومقاصدها السامية، على أن الإســلام لم يضع قالبًا جامدًا صامتًا محددًا لنظام الحكم لا يمكن الخروج عنــه، وإنما وضع أسسًا ومعــاييرَ متى تحققت كان الحكم رشيدًا يقــرّه الإسلام، ومتــى اختلّت أصــاب الحكم من الخلــل والاضطراب بمقدار اختلالها.

ولعل العنوان الأهم الأبرز لنظام أي حكم رشيد هو مدى تحقيقه لمصالح البلاد والعباد، وعلى أقل تقدير مدى عمله لذلك وسعيه إليه، فأي حكم

يسعى إلى تحقيق مصالح البلاد والعباد في ضوء معاني العدل والمساواة والحرية المنضبطة، بعيدًا عن الفوضى والمحسوبية وتقديم الولاء على الكفاءة؛ فهو حكم رشيد معتبر.

وتحت هذا العنوان الرئيس تتداعى تفاصيل كثيرة تهدف في مجملها إلى تحقيق العدل بكل ألوانه السياسية والاجتماعية والقضائية بين البشر جميعًا، وعدم التمييز بين الناس على أساس اللون أو الجنس أو العرق، فلا إكراه في الدين، ولا حَمْلٍ لأحدٍ على الدخول فيه عنوة.

فكل حكم يعمل على تحقيق ذلك ويسعى إلى توفير الحاجات الأساسية للمجتمع من مأكل ومشرب وملبس ومسكن وبُنًى تحتية من: صحة، وتعليم، وطرق، ونحو ذلك مما لا تقوم حياة البلاد والعباد إلا به، فإنه يُعدُّ حكمًا رشيدًا سديدًا موفقًا، مرضيًّا عند الله وعند الناس إلا من حاقد، أو حاسد، أو مكابر، أو معاند، أو خائن، أو عميل.

ويؤكد أهل العلم والرأي والفكر أن الله ﷻ ينصر الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا ينصر الدولة

الظالمة وإن كانت مؤمنة، وأن الدول قد تدوم مع العدل والكفر، ولا تدوم مع الظلم والإسلام؛ لأنه لو كان هناك إسلام حقيقي لما كان هناك ظلم ولا جور.

أما من يتخذون من قضية الخلافة وسيلة للمتاجرة بالدين واللعب بعواطف العامة محتجين ببعض النصوص التي يسقطونها إسقاطًا خاطئًا دون أي دراية بفقه الواقع أو تحقيق المناط من جهة، ويجعلونها أصل الأصول الذي عليه مناط الإيمان والكفر من جهة أخرى، فإننا نرد عليهم بما أكد عليه فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور/ أحمد الطيب شيخ الأزهر في كلمته التي ألقاها في مؤتمر «الأزهر في مواجهة الإرهاب والتطرف» من أنه لا نزاع بين أهل العلم المعتبرين في أن الخلافة أليق بالفروع وأقرب لها، ومذهب الأشاعرة على أنها فرع لا أصل، وذكر فضيلته ما ورد في كتاب «شرح المواقف» الذي يُعد أحد أعمدة كتب المذهب الأشعري، حيث ذكر مؤلفه في شأن الإمامة أنها: «ليست من أصول الديانات والعقائد عندنا بل هي فرع من الفروع»[1]، ثم علق فضيلة الإمام قائلاً: فكيف صارت

(١) ينظر: شرح المواقف للجرجاني مع حاشيتي السيالكوتي والفناري، ٨/ ٣٤٤، ط مطبعة السعادة . مصر .

هذه المسألة التي ليست من أصول الدين عند أهل السنة والجماعة فاصلًا عند هذا الشباب بين الكفر والإيمان، وفتنة سُفِكَت فيها الدماء، وخُرّب العمران، وشُوّهت بها صورة هذا الدين الحنيف؟!

وعندما تحدث النبي ﷺ في حديثه الجامع عن الإيمان والإسلام والإحسان لم يجعل ﷺ الخلافة ركنًا من أركان الإيمان أو الإسلام، فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ الله ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعَرِ لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخِذَيْهِ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنْ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله ﷺ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ الْإِيمَانِ، قَالَ: أَنْ تُؤْمِنَ بِالله وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ الْإِحْسَانِ، قَالَ: أَنْ تَعْبُدَ

الله كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَـإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَـرَاكَ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ السَّـاعَةِ، قَالَ: مَا الْمَسْـئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنْ السَّـائِلِ، قَـالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا، قَالَ: أَنْ تَلِـدَ الْأَمَةُ رَبَّتَهَا، وَأَنْ تَرَى الْحُفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّـاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ، قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقَ فَلَبِثْتُ مَلِيًّـا، ثُمَّ قَالَ لِي: يَا عُمَرُ أَتَدْرِي مَنْ السَّـائِلُ؟ قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ»[1].

أما جملة الأحاديـث التي تتحدث عـن الخلافة والبيعة فيمكن أن تُحمل في جملتها في ضوء معطيات عصرنا الحاضر على ضرورة إقامة نظام حكم عادل رشيد له رئيس ومؤسسـات، يعمل على تحقيـق العـدل بين النـاس، وتحقيق مصالح البلاد والعباد، ويستند إلى الشـورى والإفادة من الكفاءات وأهل الخبرة والاختصـاص، بحيث لا يترك الناس فوضى لا سراة لهم، ولا إشـكال بعد ذلك في الأسـماء والمسميات طالما أنها تحقق الأهداف والغايات التي يسـعى الإسلام لتحقيقها بين الناس جميعًا بما يحقق صالح دينهم ودنياهم.

(١) صحيح مسـلم، كتاب الإيمان، بَاب معرفة الإِيمَانِ وَالإِسْـلاَمِ والقَدَرِ وَعَلاَمَةِ السَّـاعَةِ، حديث رقم ٨.

ومن ثم فإن قيام بعض المجتمعات بسن قوانين لتنظيم أمور حياتها بما يحقق العدل والمساواة، ويعمل على القضاء على الجرائم بشتى أنواعها، ويؤدي إلى عمارة الكون وتحقيق الأمن والاستقرار والتقدم والرخاء لهو مقصد مُهم من مقاصد التشريع في بناء الدول واستقرارها ومما لا غنى عنه فيما لم يرد فيه نص قاطع حاسم قطعي الثبوت والدلالة بإجماع أهل العلم والفقهاء المعتبرين؛ ذلك أن دراسة المستجدات والقضايا العصرية مما يحتاج إلى اجتهاد فقهي وتشريعي بما يناسب الزمان والمكان.

مع تأكيدنا على ما يأتي:

١- أنه لا تعارض بين الدين والدولة، فالدولة الرشيدة هي صمام أمان للتدين الرشيد، والعلاقة بين الدين والدولة ليست علاقة عداء ولن تكون، إن تدينًا رشيدًا صحيحًا واعيًا وسطيًّا يسهم وبقوة في بناء واستقرار دولة عصرية ديمقراطية حديثة تقوم على أسس وطنية راسخة وكاملة، وإن دولة رشيدة لا يمكن أن تصطدم بالفطرة الإنسانية التي تبحث عن الإيمان الرشيد الصحيح.

على أننا ينبغي أن نفرّق وبوضوح شديد بين التدين والتطرف، فالتدين الرشيد يدفع صاحبه إلى التسامح، والرحمة، والصدق، ومكارم الأخلاق، وإلى التعايش السلمي مع الذات والآخر، وهو ما ندعمه جميعًا، أما التطرف والإرهاب الذي يدعو إلى الفساد والإفساد والتخريب والدمار والهدم واستباحة الدماء والأموال؛ فهو الداء العضال الذي يجب أن نقاومه جميعًا، وأن نقف له بالمرصاد، وأن نعمل بكل ما أوتينا من قوة للقضاء عليه حتى نجتثه من جذوره.

ونؤكد أن من يتوهمون صراعًا لا يجب أن يكون بين الدين والدولة ويرونه صراعًا محتّما إما أنهم لا يفهمون الأديان فهمًا صحيحًا أو لا يعون مفهوم الدولة وعيًا تامًّا، فالخلل لا علاقة له بالدين الصحيح ولا بالدولة الرشيدة، إنما ينشأ الخلل من سوء الفهم لطبيعة الدين أو لطبيعة الدولة أو لطبيعتهما معًا.

٢- ضرورة احترام دستور الدولة وقوانينها وإعلاء دولة القانون وألا تنشأ في الدول سلطات موازية لسلطة الدولة أيًّا كان مصدر هذه السلطات، فهو لواء واحد

تنضوي تحته وفي ظله كل الألوية الأخرى، أما أن تحمل كل مؤسسة أو جماعة أو جهة لواء موازيًا للواء الدولة، فهذا خطر داهم لا يستقيم معه لا أمر الدين ولا أمر الدولة[1].

٣- أن العمل على تقوية شوكة الدولة الوطنية وترسيخ دعائمها مطلب شرعي ووطني، وأن كل من يعمل على تقويض بنيان الدولة، أو تعطيل مسيرتها، أو تدمير بُناها التحتية، أو ترويع الآمنين بها، إنما هو مجرم في حق دينه ووطنه معًا.

كما أننا نحذر من حملات التشويه وقلب الحقائق من خلال المواقع الإلكترونية وبعض الوسائل الإعلامية التي تتسلل عبرها هذه العناصر محترفة الكذب والتدليس، وعلينا أن نتثبت ونتبين حقائق الأخبار حتى لا نقع في شراك ما تريده هذه الجماعات من فوضى، حيث يقول الحق ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ﴾[2].

(١) [سورة الحجرات، الآية ٦].
(٢) [سورة الحجرات، الآية ٦].

٤- أننا في حاجة مُلحة إلى إعـــادة قراءة تراثنا الفكري قراءة دقيقة واعية تفرق بين الثابت والمتغير، بين ما ناســب عصـــره وزمانه ومكانه من اجتهادات الفقهاء، وما يتطلبه عصـــرنا ومستجداته من قراءة جديدة للنصـوص، يقوم بها أهل العلم والاختصـــاص؛ لحل إشكاليات الحاضـــر في ضوء فهم الواقع والحفاظ على ثوابت الشرع الشريف.

* * *

فلسفة الحياة والموت

ديننا ديـــن مفعم بالحياة وعمارة الكـــون، ولم يجعل من فلسفة الموت عائقًا لعمارة الأرض وصناعة الحضارات، بل جعل منها أكبر دافع للعمـــل والإنتاج وبناء الدول، حيث يقول نبينا ﷺ: «إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَبِيَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَفْعَلْ»[1].

فحتى مع تيقن الموت نحن مطالبون بعمارة الكون، وإذا لم تدرك ثمرة عملك في الدنيا فستدركها في الآخرة، ألم يقل نبينا ﷺ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»[2]، حيث يمتد الثواب بامتداد هذا النفع، ويقول نبينا ﷺ: «سَبْعٌ يَجْرِي لِلْعَبْدِ أَجْرُهُنَّ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهِ، وهُو فِي قَبْرِهِ: مَنْ عَلَّمَ عِلْمًا، أَوْ كَرَى نَهْرًا، أَوْ حَفَرَ بِئْرًا،

(١) مسند أحمد ٢٠/ ٢٩٦، حديث رقم ١٢٩٨١.
(٢) صحيح مسلم، كِتَابُ الْوَصِيَّةِ، بَابُ مَا يَلْحَقُ الْإِنْسَانَ مِنَ الثَّوَابِ بَعْدَ وَفَاتِهِ، حديث رقم ١٦٣١.

أَوْ غَـرَسَ نَخْـلًا، أَوْ بَنَـى مَسْـجِدًا، أَوْ وَرَّثَ مُصْحَفًـا، أَوْ تَـرَكَ وَلَـدًا يَسْـتَغْفِرُ لَـهُ بَعْـدَ مَوْتِـهِ»[1]، والثواب هنـا أيضًا ممتـد بامتـداد النفع.

فالمـوت للمؤمن ليس عقـدة وليس عائقًـا، لأن المؤمن يـدرك أنـه سـيجني ثمـرة عملـه إمـا في الدنيـا، وإمـا في الآخـرة وإمـا فيهـما معًـا، ليقينه بـأن الله لا يضيـع أجر من أحسـن عملًا، حيث يقـول الحق سـبحانه: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾[2].

أمـا تذكـر المـوت لـدى غـير المؤمـن فمـن الممكـن أن يكـون وسـيلة يـأس وإحبـاط أو انـصراف عـن العمـل؛ لظنـه أنـه قد لا يسـتفيد مـن جهده، كونـه لا يفكـر إلا فيما يسـتفيد هـو منـه أو ينتفـع بـه في عاجـل أمره.

وأمـا المـوت عند المؤمـن فدافع قـوي له لعـمارة الكون وصناعـة الحضـارة ومحفـز له عـلى العمل والإتقـان، حيث يتـزود المؤمـن بعـمارة الدنيـا لرضـا ربـه عنـه في الدنيـا والآخـرة، وهـو مطالـب أيضًـا بـأن يـذر ورثتـه أغنيـاء،

(١) مسند البزار، ١٣/ ٤٨٣، حديث رقم ٧٢٨٩ .
(٢) [سورة الكهف، الآية ٣٠].

حيث يقول نبينا ﷺ: " إِنَّك إِنْ تَذَرْ وَرَثَتَك أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ "(١).

ذلك أن الموت عند المؤمن انتقال لا انتهاء، حيث يعمل المؤمن على أن يأخذ من دنياه لآخرته، وزاده الحقيقي هو عمله الذي قدمه سواء أكان لنفسه أم لأبنائه أم لوطنه أم لأمته.

كما أن تذكر الموت يدفع المؤمن لحُسْن المراقبة في سره وعلنه، راقبناه أم لم نراقبه؛ لأنه يراقب من لا تأخذه سِنة ولا نوم، حيث يقول الحق سبحانه: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ ﴾(٢)، ويقول سبحانه:

(١) متفق عليه: صحيح البخاري، كتاب الوصايا، بَابُ أَنْ يَتْرُكَ وَرَثَتَهُ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَتَكَفَّفُوا النَّاسَ، حديث رقم: ٢٧٤٢، وصحيح مسلم، كِتَابُ الْوَصِيَّةِ، بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالثُّلُثِ، حديث رقم ١٦٢٨.

(٢)[سورة البقرة، الآية ٢٥٥].

﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِۖ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَۗ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَـٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾[1].

* * *

(١) [سورة آل عمران، الآية ١٨٥].

الموضوع

مقـدمـــــة.	٥
الوعي بالشـأن العــام.	٧
أمانة الكلمة.	١٣
بنـــاء الـــوعـي.	١٩
فقه الحياة السياسية.	٢٣
إدارة الدول بين الخبرة والهواية.	٢٧
تصرفات الحاكم وخطورة الافتئات عليها.	٣١
مفهوم الأمن القومي.	٣٥
بنـــاء الـــدول.	٤١
التعددية السياسية والسلطات الموازية.	٤٥
العدالة الإدارية.	٥١

العواصم والحدود. ٥٥
قيام الدول وسقوطها. ٥٩
الأديان ومصالح العباد. ٦٥
المقاصد العامة والأحكام الفرعية. ٧١
عقد المـواطنـة. ٧٥
الآداب العامة. ٧٩
السلام الذي نبحث عنه. ٨٥
التطرف الحاد والمضاد. ٩١
فقه الدعوة (١). ٩٥
فقه الدعوة (٢). ٩٩
النص المقدس والفكر البشري. ١٠٣
فلسفــة الحكــم. ١٠٧
فلسفة الحياة والموت. ١١٧

الهيئة المصرية العامة للكتاب

المشرف على المشروعات الثقافية
مروان حماد

متابعة
فريال فؤاد

المراجعة اللغوية
د.حسن أحمد خليل
سيد عبد المنعم

الإخراج الفني
أحمد طه محمود

رقم الإيداع بدار الكتب